

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والسبعين بعد الأربعمئة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويش (اندونيسيا)

الرئيسي (بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٧ لمؤتمر نزع

السلح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البندين ٦ و ٧ ، "إتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " و "الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الإشعاعية" . الا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يمكن لأي عضو يود أن يشير أي موضوع فيما يتصل بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وكما أعلن في جلستنا العامة الأخيرة المعقودة يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع ، تلقت الأمانة رسالة من دولة ليست عضوا ، وهي السنغال ، فيما يتعلق باشتراكها في أعمال المؤتمر . وقد تم توزيع تلك الرسالة في صناديق الوفود يوم الجمعة الماضي . وبما أن الأمانة لم تتلق أي اعتراض استجابة لذلك الطلب ، وبالنظر الى الرغبة التي أعرب عنها ممثل السنغال في الادلاء بكلمة في هذه الجلسة العامة ، فأنني اقترح ، حسبما تم الاتفاق عليه في جلستنا العامة الأخيرة ، ان نتناول مشروع المقرر الذي عممته الأمانة في الوثيقة CD/WP.347 لكي نتخذ اجراء بشأنه .

واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يوافق على مشروع

المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (بالانكليزية) : لدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو

تشيكوسلوفاكيا والسنغال وكينيا ورومانيا ومنغوليا . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الدكتور أولا داهلمان ، رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، سيعرض التقرير المرحلي بشأن أعمال الدورة السادسة والعشرين لذلك الفريق . وهو التقرير الوارد في الوثيقة CD/853 . أعطي الكلمة الآن للمتحدث الاول ، ممثل تشيكوسلوفاكيا ، السفير فيفودا .

السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا)(الكلمة بالانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم رئاسة هذا المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس وكذلك على أدائكم الفعّال لمهمّكم . وبالنظر الى أننا لن نعقد سوى جلسة رسمية عامة واحدة أخرى لمؤتمر نزع السلاح خلال هذا الشهر ، فأنني اعتقد أن بإمكاننا أن نستنتج بالفعل بأن توجيهكم كان بارعا وأنكم قد بذلتم كل ما في وسعكم للمضي قدما

بأعمال المؤتمر ولتحسين فعالية اجراءاته . واسمحوا لي أن أشكر أيضا سفير الهند السيد تيجا على ما بذله من جهود كرئيس للمؤتمر خلال شهر تموز/يوليه . وانني أتمنى للسفير تيجا الذي غادرنا بالفعل النجاح فيما يظطلع به من مهام في المستقبل .

ان تبوّء هذا المنصب الذي تشغلونه الآن يا سيادة الرئيس هو بالتأكيد مهمة ليست سهلة . فمؤتمرنا اذ يعمل على أساس توافق الآراء - وهو أسلوب العمل الواقعي الوحيد لهيئة تتسم بهذه الطبيعة - قد أخذ يشق طريقه في اتجاه اعتماد نهج مشتركة بطريقة مضنية ومعقدة . ويمكن أن يشهد على صحة ذلك جميع الرؤساء الستين الذين خدموا هذا المؤتمر منذ عام ١٩٧٨ عندما أُعطي المؤتمر تكوينه الحالي . وقد حظيت بذلك الامتياز والشرف في شهر نيسان/ابريل من عام ١٩٨٧ . ومن بين البنود التي ركزت عليها اهتمامي ما تمثل في انشاء لجنة مخصصة بشأن البند ١ من جدول أعمالنا ، أي حظر التجارب النووية . وقد أُجريت بشأن هذا البند مشاورات طويلة ومفصلة وبات من الواضح ، بحلول نهاية الدورة الربيعية ، أنه ما من اقتراح من المقترحات المتعلقة يمكن أن يحظى بتوافق آراء .

ولذلك فقد تجرّأت في منتصف شهر نيسان/ابريل ١٩٨٧ على صياغة اقتراح رأيت انه يتسم بطابع توفيقي ويأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية لجميع مشاريع الولايات القائمة . ونظرا لضيق الوقت وللإختلافات المستمرة في النهج المتبعة ازاء البند ١ من جدول أعمالنا ، فقد تعذر اختتام المشاورات بشأن اقتراحي الذي قمت بتعميمه بوصفه ورقة غير رسمية . وقد انقضت منذ ذلك الحين فترة تقارب سنة ونصف سنة . وأُجريت خلال تلك الفترة سلسلة من المشاورات بشأن فرض حظر على التجارب النووية ، وقد أدى سير هذه المشاورات ، وعدم تمخضها عن نتائج بصفة خاصة ، الى تعميق شعوري بأن مؤتمرنا يحتاج الى اتباع نهج توفيقي ازاء البند ١ من جدول أعماله من شأنه أن يسمح له بالبدء في اجراءات عملية ترمي الى تحقيق وقف تجارب الاسلحة النووية .

ويجرى الاضطلاع حاليا بعدد من الانشطة ذات الصلة بهذا الهدف النهائي . ونحن نؤيد المفاوضات السوفياتية - الامريكية الشنائية ذات الصلة التي دخلت قبل بضعة ايام مرحلة الاختبارات العملية التي ترمي الى تحسين الاجراءات الخاصة بقياس قوة التفجيرات النووية . وقد عرضت بعض البلدان المساعدة في التحقق من حظر للتجارب النووية ، الامر الذي يلقي استحساننا . وقد تم مؤخرا تقديم افكار بشأن امكانية تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في عام ١٩٦٣ ، وهي المعاهدة المعروفة باسم معاهدة موسكو . وغني عن القول أن بلدي يؤيد تعديل معاهدة موسكو وتوسيع نطاق انطباقها ليشمل التفجيرات الجوفية . ونحن ننظر الى الجهود المبذولة في هذا الاتجاه باعتبارها مطابقة ومكملة لما يمكن لمؤتمرنا أن يفعله من اجل تحقيق حظر للتجارب النووية .

وعلى هامش مؤتمرنا ، ما برح فريق الخبراء العلميين يعمل منذ سنوات على تطوير اجراءات خاصة بتبادل البيانات السيزمية ، وهي اجراءات ينبغي أن تشكل جزءا من اجراءات التحقق الخاصة بمعاهدة تعقد في المستقبل لحظر التجارب النووية . ولكنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح وينبغي له أن يفعل أكثر من ذلك بكثير في هذا الخصوص . وقد كنا خلال السنوات الخمس الأخيرة نعالج موضوع حظر التجارب النووية في جلسات عامة فقط ، الامر الذي لا يسمح باجراء مناقشة موضوعية بشأن الجوانب الأساسية لوقف التجارب النووية .

ان وفدي يعتبر انه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ان ينشئ هيئة فرعية معنية بالبند ١ من جدول أعمالنا . وما زلنا نعتقد أن هناك حاجة لاتباع نهج توفيقى ازاء الولاية الخاصة بمثل هذه الهيئة . وبما أن اقتراحي الذي قدمته في نيسان/ابريل ١٩٨٧ قد حظي باهتمام وباستجابة ايجابية من قبل عدد من الوفود ، فانني أصدره اليوم باعتباره وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على ان الاقتراح لا يمثل افضلية بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا - بل هو محاولة ترمي الى التوفيق ، الامر الذي من شأنه أن يرسى أساسا لاجراء المزيد من المشاورات . وانني اذ قررت اصداره رسميا ، قد أخذت في الاعتبار أيضا المقترحات التي قدمها عدد من الوفود من جميع المجموعات الاقليمية ومفادها أن من شأن اعضاء الطابع الرسمي على الاقتراح أن يسهل اجراء المزيد من المناقشة بشأنه . والصيغة الخاصة بالولاية المقترحة معروفة تماما للوفود الموجودة حول هذه المائدة . ولكن اسمحوا لي أن أشير فقط الى أننا نرى انه ينبغي للجنة المختصة أن تشرع في العمل الموضوعي بشأن المسائل المحددة والمتعلقة لحظر التجارب ، بما في ذلك الهيكل والنطاق فضلا عن التحقق والامتثال . وينبغي النظر الى كل هذا العمل باعتباره يشكل خطوة أولى في اتجاه ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية . وانني واثق من أنه اذا ما شرع مؤتمرنا في مداوات نشطة في هذا الخصوص ، فان بإمكانه أن يساعدنا في استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بالتقدم نحو وقف التجارب النووية .

ومما لا شك فيه أن أحد البنود ذات الاولوية المدرجة على جدول أعمالنا منذ وقت طويل هو فرض حظر على الاسلحة الكيميائية . وقد تم انفاق مقدار هائل من وقت الوفود وطاقاتها في مناقشة وصياغة اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية من شأنها أن تزيل الاسلحة الكيميائية القائمة وان تكفل عدم انتاج أية أسلحة كيميائية في المستقبل . وفي هذه السنة أيضا ، لم يدخر رئيس اللجنة المختصة السفير سويكا من بولندا والمنسقون الثلاثة للفرقة العاملة أي جهد في سعيهم الى المضي قدما في صياغة اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . وانني شخصيا أشعر بمرور بالغ لأن أحد المنسقين الثلاثة هو عضو في وفدي .

ان اختتام دورة هذه السنة ليس بعيدا ويمكن للمرء أن يحاول اجراء بعض التقييم لما حدث في اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية . الا أنه من الواضح من البداية أن هذا التقييم لن يكون مهمة سهلة . فقد ظهرت بعض النزعات الايجابية وكذلك بعض النزعات السلبية خلال المفاوضات التي جرت في هذه السنة بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ومن الصعب التنبؤ بالنزعات التي سيكون لها أثر أكبر على سير المفاوضات في المستقبل .

واسمحوا لي أن أبدأ بالحديث عن تلك النزعات التي نعتبرها سلبية ، ذلك لأنني أفضل ان اختتم هذا البيان بنبرة متفائلة الى أقصى حد ممكن . ففي الماضي الأبعد وكذلك في الماضي القريب جدا ، بدا أن هناك توافق آراء على أنه ينبغي للاتفاقية أن تحظر على نحو لا لبس فيه جميع الأسلحة الكيميائية وأن تكفل ، بطريقة فعالة الى أقصى حد ، الوقف الفوري لانتاج هذه الأسلحة وتدميرها بالكامل . وعلاوة على ذلك ، بدا أن هناك اتفاقا عاما على الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة من أجل منع استحداث الأسلحة الكيميائية تحت ستار الصناعة الكيميائية السلمية والمدنية . فهل لا يزال بيننا توافق آراء حول هذه الغايات والاهداف الاساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ؟ اننا نود أن نعتقد بذلك ولكن بعض الشكوك قد ظهرت أيضا .

أولا ، ان بعض المقترحات التي تم تقديمها مؤخرا تولد الانطباع بأننا نتفاوض على اتفاقية يمكن أن تفضي ، على المدى البعيد ، الى ازالة الأسلحة الكيميائية ، ولكن بأنه يمكن للدول الاطراف ، في هذه الاثناء ، أن تحسن مخزوناتهما القائمة من الأسلحة الكيميائية وأن تواصل انتاجها ، وأنه يمكن لتلك الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية ، عند التزامها بالاتفاقية ، أن تقرر الشروع في بناء امكاناتها الخاصة بالأسلحة الكيميائية . ونحن نعتبر أن هذا النهج يتعارض مع المنطق الاساسي والهدف من الاتفاقية التي ما برحنا نتفاوض عليها على مدى سنوات ان لم يكن على مدى عقود من الزمن . وليس هناك مجال في الاتفاقية لادراج أحكام تسمح بانتاج الأسلحة الكيميائية أو زيادة تحسينها من الناحية النوعية وانتشارها . وليس هناك ما يضمن ألا تقرر الدول الاطراف المستفيدة من هذه الاحكام الخيرة ، ولاسباب متنوعة ، الانسحاب من الاتفاقية وذلك خلال فترة التدمير وقبل أن تتم ازالة جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية . ومن شأن هذه التطورات أن تترك آثارا معاكسة على الامن الدولي وعلى ثقة الدول الاطراف بالاتفاقية . وخلال عملية التدمير التدريجي لمخزونات الأسلحة الكيميائية ، يجب ضمان الامن عن طريق اتخاذ تدابير متفق عليها وذات طابع الزامى وليس عن طريق قيام الدول الاطراف باتخاذ قرارات فردية ولا يمكن التنبؤ بها بأن تكون أو لا تكون لديها أسلحة كيميائية وبأن تواصل انتاج هذه الأسلحة أو تكف عن انتاجها وبأن تحدد الأسلحة الكيميائية أو أن تمتنع عن ذلك .

لقد سمعنا على مدى سنوات عن الحاجة الى التحقق الصارم من اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولذلك يمكن للمرء أن يفترض أنه عندما يتعلق الأمر بصياغة تدابير تحقق محددة بالنسبة لأحكام محددة من أحكام الاتفاقية ، سيكون هناك حماس عام للبحث عن هذه التدابير ولجعلها فعالة قدر الامكان . ومما يدعو الى الأسف أن أقل ما يقال في هذا الحماس أنه ليس عاما . ومن الالتزامات الأساسية التي ستحدد بموجب الاتفاقية ما يتمثل في الالتزام بعدم استحداث الأسلحة الكيميائية . وفي الوقت الحاضر ، ليس في "النص المتداول" الحالي ما يخبرنا بالكيفية التي سيتم بها التحقق من الامتثال لهذا الالتزام الأساسي . ونحن نعتبر أن هذا يمثل منفذا للتهرب ينبغي معالجته . وتشار أحيانا مجادلات مفادها أن بعض أنواع الأنشطة لا يمكن التحقق منها وبالتالي لا يمكن تطبيق أي إجراء تحقق عليها . وإذا استخدم هذا التعليل أيضا فيما يتعلق بالالتزامات الأساسية ، لكان لنا عندها أن نعتبر ذلك نقضا منهجيا . ونحن نفهم التحقق باعتباره يمثل عملية شاملة تبدأ بالإبلاغ عن البيانات وتجهيزها ثم تقييمها وأخيرا اختيار نظام تفتيش مناسب . وإذا تمت إقامة توازن صحيح بين إجراءات الرصد والتحقق ، أمكن للمرء أن يتوقع ظهور أثر معين ناجم عن التحقق في المرافق التي يستبعد فيها أن يتم على نحو غير متوقع اكتشاف قارورة مليئة بمادة كيميائية من المواد المدرجة في الجدول (١) . ويبدو أن رأيا واقعا يسود ومفاده أنه لا يمكننا توقع تحقق موثوق به بنسبة مائة في المائة ، خصوصا فيما يتعلق بمسألة معقدة مثل مسألة التحقق من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية . والواقع أنه في جميع نظم الرصد والتحقق ، يكون بناء الثقة والردع قائمين الى جانب عملية التفتيش نفسها . ولذلك فإننا لا نستطيع أن نفهم الرفض القاطع لأي رصد وتحقيق يستند في بعض الحالات الى مجرد الزعم بأن عمليات التفتيش في بعض المرافق لا يمكن أن تحقق دائما نتائج فورية .

ولاكمال قائمة الجوانب السلبية لعملنا في اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، اسمحوا لي أن أذكر ببايجاز أننا نرى أننا نواجه مناقشة مسهبة على نحو مفرط بشأن العديد من المسائل . ولربما كان من المفيد ألا يغيب عن البال أنه قبل أن يبدأ سريان الاتفاقية ، ستكون هناك هيئة تحضيرية عاملة يمكن أن تسوي عددا من الجوانب الفنية والتنظيمية مع تصور شامل أفضل بكثير من التصور الموجود لدينا الآن فيما يتعلق بالمشاركة الأولية المحتملة في الاتفاقية وشروط بدء سريانها . وإلى جانب ذلك ، فإن الهيئة التي سيتم انشاؤها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهيئاتها الفرعية ، خصوصا الامانة الفنية ، ستقوم بشكل متواصل بحل عدد من المشاكل الفنية التي يبدو لنا أنه لا يتعين مناقشتها مناقشة شاملة قبل إجراء الصياغة النهائية للاتفاقية .

وبالرغم من أن النزعات السلبية التي ذكرتها أعلاه تبطئ سرعة التقدم في عملنا ، فإننا نشعر بارتياح لأن هناك أيضا بعض التطورات الايجابية التي تسهم في هذا التقدم . ويتمثل التطور الرئيسي من بين هذه التطورات في وجود نزعة في اتجاه

المزيد من الانفتاح في الشؤون العسكرية ليس أقلها ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية . وقد توصلنا عن طريق عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تم تنظيمها في السنوات الأخيرة والزيارات الدولية لمرافق عسكرية هامة في بعض البلدان ، الى فهم أفضل للمشاكل التي تواجهها . اذ ان لاكتساب بعض الدراية العملية والخبرة أهمية عظيمة . ولذلك فقد رحبنا بمبادرة الاتحاد السوفياتي الداعية الى تنظيم عمليات تفتيش تجريبية على مرافق الصناعة الكيميائية على المستويين الوطني والدولي على السواء . وتشيكوسلوفاكيا مهتمة بهذه التجربة وتعتزم المشاركة فيها . فقد تابعنا باهتمام المشاورات التمهيدية الأولى بشأن التجربة في ظل توجيهات سفير السويد السيد ايكويوس . ونحن نوافق على انه قد يكون من المفيد وضع قوائم مرجعية فضلا عن نموذج للإبلاغ . ونحن في الوقت نفسه لا نعتقد اننا سنحاول المغالاة في الطموح في توحيد الطرائق التي يمكن أن تتم بها فرادى عمليات التفتيش التجريبية . وسيكون من الضروري بالتأكيد ان تكون هناك بعض السمات المشتركة للتجارب المقبلة بحيث يمكن مقارنة التقارير واستخلاص الاستنتاجات العامة . ولكنه ينبغي لنا ألا نغفل تماما النهج الخلاق الذي يمكن ان يسهم ايضا ، خصوصا عمليات التفتيش على المستوى الوطني ، في استحداث نهج ابتكارية وغير متوقعة ، الامر الذي يمكن ان يحدث فعلا عندما تتم معالجة مجال غير مستكشف معالجة عملية لأول مرة . ولم نواجه أية مشاكل فيما يتعلق بالجدول الزمني الذي اقترحه أصلا السفير ايكويوس . واذا اعتبر البعض انه من الضروري اجراء بعض التعديلات الطفيفة ، فإنه يمكن أخذ هذه التعديلات في الاعتبار . ولكنه اذا ما اقترح اجراء توسيع كبير للجدول الزمني ، فسنعبر هذا أمراً مؤسفاً . وهناك عدد من الاسئلة التي نحاول الآن ايجاد أجوبة عليها سيكون حلها أسهل بعد أن يتم اجراء وتقييم عمليات التفتيش التجريبية . وكلما كان في وسعنا أن نسرع في تقديم هذه المساهمات العملية ، كان ذلك أفضل .

وأود أيضا أن أذكر بين الجوانب الايجابية لدورة هذه السنة التقدم الذي أحرز بشأن تعريف مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية . فقد كان هذا لفترة طويلة من الوقت حجراً ناقصاً في جدار الاتفاقية المرتفع . وأخيراً سيجري الآن وضع هذا الحجر في مكانه . كما أن المداولات المتعلقة باجراء عمليات التفتيش الموقعي بالتحدي ودور المفتشين فيها قد أخذت تتقدم في الاتجاه الصحيح . ومن الامور المشجعة أيضا العمل المتعلق ببلورة المادة الحادية عشرة والاحكام النهائية . ويأمل وفدي في أن تسود النزعات الايجابية التي ذكرتها للتو على النزعات السلبية وفي ان يتم استخدام الوقت المتوافر بين نهاية هذه الدورة وبين شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ للاضطلاع بالمزيد من العمل بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وفقا للممارسة المتبعة في السنوات الأخيرة .

الرئيسي (بالانكليزية) : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . ووفقا للقرار الذي اتخذ عند افتتاح هذه الجلسة العامة ، أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال السفير سيني .

السيد سيني (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن استهل كلمتي بتهنئتك يا سيدي على تعيينكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة الحاسمة المفعمة بالأمل والوعود فيما يتعلق بإمكانيات نزع السلاح . وفي تصورنا أن هذه البشائر تعزز اقتناعنا بأن زملاءنا الموقرين الموجودين هنا الذين يمثلون الدول الأعضاء في هذا المؤتمر الموقر يقدمون مساهمات عظيمة القيمة في تاريخ العلاقات الدولية في الزمن المعاصر عن طريق محاولة بناء نظام مستقر للأمن الجماعي يقوم على أساس المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . ومما لا جدال فيه أنه ما من شيء في العالم أروع من هذا العمل ، حيث ترتبط الدبلوماسية المتعددة الاطراف ارتباطا وثيقاً الى أقصى حد بالمسؤولية المثيرة رغم جسامتها والتي يشيرها ذات التحدي المتمثل في بقاء البشرية وتقدمها . واسمحوا لي بأن أشيد بسعادة السيد ميلجيان كوماتينا الأمين العام المساعد للأمم المتحدة الذي نجد في خبرته الواسعة في القضايا الدولية وفي ثقافته الغنية ما يسهم بحكمة وتبصر في تنوير نهجنا ازاء فلسفة نزع السلاح . وفيما يخمني ، كان السيد كوماتينا دائما مستشارا مبجلا يرشدني في قراءة أحدث الوثائق في مجال نزع السلاح . وأخيرا ، أود أن أحيي الخبراء الدبلوماسيين وزملاء نزع السلاح وجميع من يمدون لنا يد المساعدة على هذا الطريق المحفوف بالمخاطر . ولهؤلاء جميعا أقول أنه حتى عندما يكون الليل مظلماً ، يجب أن نكون قادرين على توجيه أبصارنا الى السماء مقتئين بالنظرة المحدقة الثابتة لزميلنا الموقر الحائز على جائزة نوبل للسلام السفير غارسيا روبليس الذي ظل على مدى سنوات أحد كبار الكهنة في محراب نزع السلاح هذا .

وإنني إذ أخاطب هذا الجمع الموقر اليوم ، أود قبل كلي شيء أن أشدد على أن الأمم المتحدة تقف بحق ، عشية بدء الألف الثالثة بعد الميلاد ، عند نقطة تحول في تاريخها . ومما لا شك فيه أنها الآن تستقي من أغنى ضروب البراعة والموهبة اللتين يتسم بهما أمينها العام الالمعي سعادة السيد بيريز دي كويلار الذي يفتتح صباح هذا اليوم المفاوضات السلمية بين العراق وايران . وإننا نرحب بوقف إطلاق النار وبمصمت الأسلحة اللذين يبشران بنهاية هذه الحرب المهلكة ونأمل أن يجد الطرفان المتحاربان في جنيف السبيل نحو إقامة سلم دائم . وفي هذا السياق ، من الواضح أن نزع السلاح الذي يشكل هدفا أساسيا من أجل بلوغ الهدف الأعظم للأمم المتحدة ، ألا وهو صيانة السلم والأمن الدوليين ، يكتسب أهميته الكاملة . وعلاوة على ذلك فإن السبيل الوحيد الجدير بمستقبلنا هو سبيل ضمان ألا يكون القرن القادم مماثلا للقرن الذي أوشك على الانتهاء الآن وألا يكون شاهدا على الحروب والخصومات والخوف وانعدام الثقة ، بل أن يكون بحق قرنا للأخوة والسلم في ظل تعاون دولي قيم ومتمدن .

ولا يخفى على أحد أن عالمنا هو عالم يخضع لتغير حقيقي . فالتقدم الهائل الذي أحرز في مجال العلم والتكنولوجيا منذ القرن الماضي قد حسن بالتأكيد نوعية الحياة ولكن تطبيقه للأغراض العسكرية ، خصوصا في مجال الأسلحة ذات التدمير الشامل ، يشكل أيضا خطرا على السلم والأمن الدوليين . وفي بيان أدليت به هنا في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، أتيحت لي فرصة أن أشاطركم تفكير وفدي بشأن جميع المسائل المدرجة على جدول أعمال هذا المحفل الهام الذي أسندت إليه مهمة المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . وقد شددت في ذلك الوقت ومن البداية على مشكلة سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، التي لا تزال تمتص الموارد الضخمة التي تحتاج إليها البلدان حاجة ماسة من أجل التنمية . ولذلك فإن عصرنا هو عصر التسليح الأشد كثافة في تاريخ البشرية ، ويظل سباق التسلح النووي مسألة تدعو إلى قلق بالغ . ولذلك يجب علينا ، مهما كلفنا ذلك ، أن نجعل من المستحيل اندلاع حرب نووية نتيجة لهجوم مباغت أو لخطأ أو لعطل في الاتصال أو لحادث أو لانذار كاذب .

ونحن نعرف أن ترسانات الحلفين الرئيسيين قادرة على تدمير الكوكب والتسبب بكارثة ماحقة وإزالة جميع أشكال الحياة البشرية على الأرض ومحقق تراث الحضارات الذي تم بناؤه على مدى آلاف السنين . وهذا يعني أن الحاجة إلى نزع السلاح ، في العصر النووي ، لم تكن ملموسة بهذه الحدة قط باعتبارها ضرورة حيوية لصيانة السلم العالمي وكذلك باعتبارها أداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد رحبنا في نيسان/أبريل ١٩٨٥ وبتفاؤل يشوبه الحذر بالإعلان الصادر عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأنهما قد اتفقا على استئناف مفاوضات نزع السلاح الشائبة التي كانت قد علقت . ومنذ ذلك الحين ، حدثت تطورات وبدأ التفاؤل يؤتي ثماره التي كان يعد بها . وقد وقعت الدولتان العظميان وصدقتا على معاهدة شائبة بشأن إزالة الأسلحة النووية المتوسطة المدى والتزمنا بالتفاوض على إجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في أسلحتهما النووية الاستراتيجية . ومما لا يمكن إنكاره أن شيئا ما قد تغير لأن تطورا سياسيا رئيسيا قد حدث في العلاقات الدولية . وفي أبرام هذه المعاهدة ، استوعبت الدولتان العظميان أنه بالنظر إلى تعقد عالم مترابط ومتعدد الاقطاب بصورة متزايدة ، تكون عملية نزع السلاح أفضل سبيل للسعي إلى حل المشاكل الدولية للسلم والأمن والتعاون والتنمية .

وازاء خطر اندلاع حريق نووي ، لم يعد من الممكن اعتبار فكرة الحرب امتدادا لسياسة تدعو الى سباق تسلح مدمر من أجل تعزيز القوة العسكرية ، سواء تم تطوير هذه القوة من جانب واحد أو ضمن أحلاف . وبعبارة أخرى ، فإن السلم الدولي ينبغي أن يكون قائما لا على سياسة القوة بل على التزام بالبقاء المشترك للجنس البشري خارج نطاق التكتلات والخصومات الإيديولوجية . ذلك لأنه حتى لو اختلفت المصالح والأولويات والنهج ، فإن هناك بالتأكيد صلة وثيقة ومعقدة بين أمن الدول وصيانة السلم والأمن الدولي ونزع السلاح . وعلى نحو أكثر تحديدا ، فإن التطلع المشترك الى تحقيق السلم هو هدف مشترك للجميع .

وما من شك في أن التقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف ينبغي أن يساهم في تعزيز أمن الدول وفي إزالة التوترات الدولية وتسوية المنازعات الإقليمية . والواقع أنه في هذا السياق ينبغي لنا أن نحلل نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لكي نحدد الأفكار الأساسية والمواضيع الرئيسية والمخططات العامة والاقتراحات والتوصيات المعروضة . وانني أعرف أن متحدثين بارزين قد أبدوا هنا بالفعل تعليقاتهم على هذه الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح مبينين أنها كانت بمثابة فشل أو نصف فشل أو أنها ، كما شدد عليه السفير موريل - إذا جاز لي أن أستعير كلماته - كانت بمثابة عملية محفزة ومخيبة للأمل في آن معا . ومما لا شك فيه أنه يمكن تفسير جميع هذه التوكيدات وفقا لوجهة النظر التي يتبناها كل جانب . وأنا من جانبي أعتبر أن هذه الدورة الاستثنائية الثالثة لا يمكن أن تكون تتويجا لما أحرزناه من تقدم ولا نقطة الانطلاق بل مجرد مرحلة في السعي المستمر والصبور من أجل التوصل الى توافق آراء . وعلى أية حال فإن نزع السلاح ليس ، كما قال البعض ، عقيدة ذات قواعد ثابتة لا تقبل التغيير ولا هو فرع من فروع الميتافيزيقا ولا هو ايدولوجية بل إنه نظام للعقل يضرب جذوره في أعماق استراتيجية ويفرض نفسه اليوم على الضمير الانساني بالنظر الى التطبيقات العسكرية للاكتشافات العلمية والتكنولوجية وقدرتها على تدمير المستقبل والاستمرارية التاريخية للبشرية وبيئتها .

ومن الواضح أن المفاهيم تتطور في ضوء التغيرات والتحولات العالمية التي تعطي لنزع السلاح اليوم أبعاده المتعددة ، وبالإضافة الى المواقف الفردية ومقتضيات المسؤولية الجماعية ، يشير نزع السلاح المسألة الأساسية المتمثلة في المصير الوجودي

للإنسان نفسه على الأرض اليوم . ولذلك فإنه بالرغم من عدم وجود وثيقة نهائية في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، فقد كان للمداولات التي جرت في ذلك المحفل قيمة الرمز وهي تمثل التزاما عميقا للمجتمع الدولي بقضية نزع السلاح . أولا ، ان المستوى العاليي للتمثيل السياسي بحضور ٢٣ رئيس دولة أو حكومة ، و ٧ نواب رؤساء أو نواب رؤساء وزارات ، و ٦١ وزيرا للخارجية ، ناهيك عن المنظمات غير الحكومية والشخصيات البارزة من القارات الخمس - تبين جميعها النهج الجدي للمجتمع الدولي ازاء مشاكل نزع السلاح . وعلاوة على ذلك فإن النقاش الواسع النطاق قد أتاح تحديد المفاهيم الجديدة واستيعاب تنوع المشاكل التقنية واستنباط النهج - وفي هذه جميعها غذاء للفكر ، مما يبيّن التصميم المضاعف من قبل المشتركين وإيمانهم بالاهداف والمبادئ والمقاصد التي سبق اعتمادها عن طريق توافق الآراء التاريخي الذي تم تحقيقه في الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح .

وفي اطار هذا المحفل ، نعتقد أنه ينبغي النظر الى نزع السلاح نظرة تشمل في الوقت نفسه المسائل المتعلقة بنزع الاسلحة النووية والكيميائية والتقليدية ، بما في ذلك المواضيع الافقية مثل تدابير بناء الثقة ، والتحقق ، والشفافية ، واجراءات تقصي الحقائق ، واستحداث التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها السلمية فضلا عن منع انتشارها غير المتحكم به . وبذلك يمكن تصور نزع السلاح باعتباره يمثل عملية متكاملة ومستمرة تحاول الدول من خلالها أن تسوّي ، بواقعية ومثابرة وعن طريق اتباع نهج متعدد الاطراف ، أشد المسائل الامنية خطورة في ضوء مقتضيات التنمية العالمية .

ومما لا جدال فيه أنه قد أمكن الاعتقاد بأنه ، في الوقت الذي صدقت فيه الدولتان العظميان على معاهدة ازالة قذائفهما المتوسطة والاقصر مدى ، أتيحت للمجتمع الدولي فرصة لم يسبق لها مثيل ، في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، لكي يضع ويعتمد برنامجا متعدد الاطراف لنزع السلاح على المديين المتوسط والطويل . الا أنه ما من شيء كان أقل مدعاة لليقين بالنظر الى تعقد المصالح التي تنطوي عليها مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف وصعوبة صياغة الافكار بلغة تكون مقبولة للجميع بحيث يمكن أن تفضي الى توافق آراء . والواقع انه يبدو أن الدولتين العظميين قد فهمتا ، في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، أنه ينبغي النظر الى نزع السلاح والتوازن الاستراتيجي نظرة شاملة ومن جميع جوانبهما - النووية والبيولوجية والفضائية والتقليدية وغيرها - مع أخذ الحالات المحددة في مجال الامن في الاعتبار .

وما من أحد يجهل أن الأسلحة التقليدية تستخدم كل يوم في حروب تدمر العالم الثالث وأن القوة التدميرية لهذه الأسلحة وامكاناتها الهجومية تتعاظم بصورة مستمرة . وعلاوة على ذلك فإن توقيع معاهدة لازالة طائفة واحدة من الأسلحة النووية لا يعني نهاية سباق التسلح حتى ولو كان يدل على اتجاه نحو التخفيض الكمي للأسلحة النووية . وهذا لا ينتقص بأي شكل من الاشكال من زيادة تسخير التقدم العلمي والتكنولوجي لاستحداث جيل جديد من الأسلحة النووية او التقليدية او الفضائية وهكذا فإنه في سياق الدورة الاستثنائية الثالثة ، كثيرا ما أعاد المشاركون التأكيد بأن الدولتين العظميين ، اللتين تمتلكان أكبر الترسانات وأكثرها تطورا ، تتحملان مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح ولذلك ينبغي أن تكونا مثالا يقتدى به ، وذلك باجراء تخفيض كبير في ترساناتها النووية والتقليدية ووقف سباق التسلح . وهذه افضل طريقة لدعم الاتجاهات الايجابية في تنمية العلاقات الدولية الراهنة وفي تعزيزها عن طريق اعتماد تدابير جديدة ترمي الى التعجيل في عملية تحديد الأسلحة بغية تحسين احتمالات وامكانيات نزع السلاح . وفي هذا الخصوص ، فإن من شأن وجود توازن بناء بين المفاوضات الثنائية السوفياتية - الامريكية وبين جهود نزع السلاح المتعددة الاطراف الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة أن يدعم مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد للمجتمع الدولي في هذا المجال .

وباختصار ، فإن عمل الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لن يتيح فقط تأكيد الاولويات المسلم بها بالفعل في مجال نزع السلاح ، بل إنه سيتيح أيضا تقديم مقترحات مفيدة وجديدة لاعطاء قوة دافعة دينامية لمواصلة المفاوضات في اطار مؤتمر نزع السلاح .

ومن بين المشاكل المعلقة الملحة التي تم التشديد عليها في الدورة الاستثنائية الثالثة ، هناك أولا الحاجة الى وضع اتفاقية تتضمن حظرا عالميا وشاملا للأسلحة الكيميائية . وبالتالي فإن احدى المهام ذات الاولوية لمؤتمر نزع السلاح تتمثل في المضي قدما وبعزم في اتجاه التوصل الى اتفاق للحظر التام للأسلحة الكيميائية وتدميرها ، وذلك بصفة خاصة بالنظر الى أن التقارير المغزعة عن استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها قد أكدت الآن الحاجة الملحة الى بذل أقصى ما يمكن بذله من الجهود في هذا المجال من أجل وضع مشروع اتفاقية في صيغته النهائية . ولذلك ينبغي مواصلة المناقشات بشأن مختلف أجزاء نص الاتفاقية بحيث تعالج تباعا على سبيل المثال مسألة تدمير الأسلحة الكيميائية ، وعمليات التفتيش بالتحدي ، والمساعدة المتعددة الاطراف ، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، فضلا عن الاحكام النهائية . الا أنه من شأن توضيح مشكلة عدم الانتاج والتبادل المتعدد الاطراف للبيانات المتعلقة بهذا الموضوع ، الى جانب عمليات التفتيش التجريبية ، أن يؤدي الى اعتماد الاجراءات التشغيلية الخاصة بنظم التحقق . وبعبارة أخرى ، يجب علينا أن

نتفق على نظام أحسن وضعه بحيث يكفل عدم انتاج الاسلحة الكيميائية في المستقبل ، وذلك عن طريق انشاء آلية للتفتيش الالزامي تدعمها عمليات التفتيش بالتحدي . بل يمكننا ، اذا اقتضى الامر ، أن ننظر في انشاء هيئة دولية لمراقبة احكام الاتفاقية من أجل زيادة شفافيتها - ولكن هذه جميعها ليست سوى فرضيات عمل .

وفي هذه الاثناء ، يستمر صنع الاسلحة الكيميائية ويبدو ، علاوة على ذلك ، أن التقنيات وعوامل الحرب الكيميائية تزداد تطورا على نحو مطرد مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر استخدامها مع أن انتشارها يشكل كما نعرف تهديدا متزايدا للبشرية . ومن هنا الحاجة الى ضمان مشاركة وتضامن جميع الدول في المجتمع الدولي بغية ضمان التطبيق الكامل لاتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . وبهذه الطريقة سيتسنى جعل مضمون الالتزامات التي سيتم التعهد بها أكثر قبولا كما ستتسنى اشارة اهتمام جميع الدول من أجل تمهيد السبيل للانضمام الى الاتفاقية على نطاق عالمي . وفي هذا الخصوص ، يؤيد وفدي الاقتراح اليوغوسلافي الداعي الى عقد مؤتمر خاص للأمم المتحدة يعقد في الوقت المناسب من أجل اعتماد الاتفاقية المتعلقة بغرض حظر تام على الاسلحة الكيميائية وتدميرها . ومن المؤكد أن ابرام مثل هذه الاتفاقية سيمثل انتصارا أكيدا للدبلوماسية المتعددة الاطراف في مجال نزع السلاح ، وعلى وجه التحديد لهيئتنا التفاوضية ولجميع الوفود المشاركة في عمل مؤتمر نزع السلاح .

ثانيا ، ان المشتركين في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد أشاروا أيضا الى انه ، فيما يتعلق بالوشيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لاطراف معاهدة حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، أعلنت الدول انها لا تمتلك أيا من العوامل التكسينية أو الاسلحة أو المعدات أو وسائل النقل المذكورة في المادة الاولى من الاتفاقية . وبالطبع فانه حتى اذا كانت صحة الاعلانات الصادرة من جانب واحد تمثل ، من حيث المبدأ ، أمرا مسلما به في مجال نزع السلاح كعامل من عوامل بناء الثقة ، فانها لا يمكن مع ذلك أن تحل محل الالتزامات الناشئة عن القوة الملزمة للاتفاقية .

ثالثا ، تم التشديد أيضا في سياق الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، على أهمية حظر التجارب النووية . وفي هذا الخصوص ، ينبغي لنا في المقام الأول أن نوضح المشاكل التي تشكل عقبة تعترض سبيل صياغة حتى ولاية - ناهيك عن معاهدة عالمية - وذلك عن طريق تحديد سبل ووسائل إعادة تقييم هذه المشاكل أو حلها في ضوء الخبرة المستفادة ضمن الهيئات التفاوضية المتعاقبة . وفي هذا السياق ، لاحظت باهتمام الاقتراح الذي قدمه للتو المتحدث الذي تكلم قبلي ، سفير تشيكوسلوفاكيا الموقر ، فيما يتعلق بالولاية التي يمكن اسنادها الى فريق تفاوضي

لمعالجة هذه المسألة . ومن المؤكد أن افتتاح المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالتصديق على معاهديتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ بشأن تحديد تجارب الأسلحة النووية في باطن الأرض أو بشأن فرض حظر على أساس تحديد عتبة للتفجيرات النووية للأغراض السلمية هو أمر يمثل في حد ذاته خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح . الا أنه مهما كانت أهمية هذه المفاوضات الثنائية ، فيجب عدم التقليل من أهمية عمل مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بحظر التجارب النووية .

لقد تم اجراء أكثر من ٦٠٠ تفجير تجريبي في السنة الماضية ونحن نعرف ان التجارب النووية مستمرة . وكثيرا ما تتذرع الدول بمجموعة متنوعة من الاسباب الفنية مثل الموثوقية والامن لكي تبرر التفجيرات ، في حين اننا نعلم ان الغرض الاساسي منها هو استحداث أنواع من الأسلحة ذات قدرة أكثر فعالية وتحسيناً مما يؤدي الى تمديد سباق التسلح النووي . وثمة نقطة أخرى ينبغي النظر فيها بتعمق في اطار مؤتمر نزع السلاح ، وهي تتمثل في جوانب التحقق من حظر التجارب النووية ، وقد سبق لزميلتي أن أشار اليها منذ قليل . وفي هذا المجال ، ينبغي أن يتم انشاء شبكة عالمية للمحطات السيزمية الى جانب أساليب رصد أخرى مثل التحقق بواسطة التتابع والتفتيش الموقعي ، الأمر الذي يمكن ان يكفل رصد التجارب النووية في اطار معاهدة لحظر التجارب . وهناك من يرى انه ينبغي للمحادثات بشأن التجارب النووية ، حتى تكون لها أهمية حقيقية بالنسبة للمجتمع الدولي ، أن تكون موجهة أولاً نحو عقد اتفاقات تحدد قوة وعدد التجارب عند مستوى له أهميته من الناحية العسكرية ، على أساس ان هذه المرحلة ، التي ستكون مجرد مرحلة انتقالية ، ينبغي أن تفضي الى ابرام معاهدة لحظر التجارب تستند الى جدول زمني دقيق ومعقول .

رابعا ، في مجال تحديد الأسلحة النووية ، فان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي يبلغ عدد الدول اطراف فيها ١٣٦ دولة والتي تم التوقيع عليها في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ وبدأ سريانها في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠ ، تشكل مرجعا في عملية نزع السلاح العام . ولا يمكن فصل هذه المعاهدة عن نزع السلاح النووي وهي ، بصفتها هذه ، تظل تمثل اداة دولية أساسية بالنسبة للامن العالمي وللثقة بين الدول . وانني اغتنم هذه الفرصة لأرحب بقيام اسبانيا وترينيداد وتوباغو مؤخرا بالانضمام الى هذه المعاهدة وبنيّة المملكة العربية السعودية أن تصبح طرفا على أمل أن تفعل ذلك دول أخرى . وبعبارة محددة ، فان نظام عدم الانتشار هو بالدرجة الاولى نظام متعدد الاطراف وهو يجمع بين بلدان نبئت صراحة حيازة الأسلحة النووية وبلدان أصبحت أطرافا بالفعل . ولكنه في وقت يجري فيه احراز تقدم في اتجاه نزع السلاح النووي ، ينبغي لجميع الدول الكبيرة منها والصغيرة ، سواء كانت حائزة لاسلحة نووية أم لا ، أن تسهم في منع انتشار الأسلحة النووية .

وبعبارة أخرى فإن نزع السلاح النووي هو أفضل طريقة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، وإلا فإن نظام عدم الانتشار ككل ، وهو موضوع إحدى المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف ، هو الذي يمكن أن يتعرض لخطر جدي في وقت نحتفل فيه بالذكرى العشرين لإبرام معاهدة عدم الانتشار . ذلك لأن الهدف من معاهدة عدم الانتشار هو في النهاية ليس منع ظهور دول نووية جديدة فحسب بل أيضا إجبار الدول الحائزة للأسلحة النووية حاليا على إزالتها حسبما هو منصوص عليه في المادة السادسة . إن حالة عدم التساوي هذه قد تدفع البعض إلى القول بأن معاهدة عدم الانتشار لم تؤد ، في التحليل الأخير ، إلا إلى منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية بين الدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة والتي هي أطراف في المعاهدة . وهذا يعني أن أحد أهم الالتزامات يظل يتمثل في إبرام معاهدة بشأن حظر تفجيرات التجارب النووية . وهذا شرط لا بد منه ليس من أجل منع ظهور دول نووية جديدة فحسب بل أيضا من أجل المحافظة على نظام معاهدة عدم الانتشار نفسه . وعلاوة على ذلك ، ووفقا لنفس المذهب الفكري ، ينبغي أيضا للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تؤيد مبادرات مجموعات الدول التي ترغب في إبرام معاهدات اقليمية على أساس ترتيبات يتم الدخول فيها بحرية لضمان الغياب التام للأسلحة النووية عن أراضيها وذلك وفقا لروح المادة السابعة من المعاهدة . وفي هذه الأثناء ، تطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات أمن جماعي سلبية تتم صياغتها في صك دولي على النحو الواجب ، ذلك لأننا مقتنعون بأننا جميعا مسؤولون مسؤولية جماعية عن السلم العالمي والأمن الدولي .

وأخيرا ، لقد استطعنا أن نلاحظ في الدورة الاستثنائية الثالثة أن المشاركين كثيرا ما أوضحوا أيضا أن معاهدة عدم الانتشار تشير في ديباجتها إلى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية المعقودة في عام ١٩٦٣ والتي تذكر الحاجة إلى السعي إلى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ومواصلة المفاوضات حول هذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح . وفي تقييم الحالة بمناسبة الذكرى العشرين لإبرام معاهدة عدم الانتشار ، يجب علينا أن نسلّم بأنه بالرغم من التدابير التي تم اتخاذها بمقتضى الاتفاقات المنبثقة عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتي سيتم اتخاذها عملا بالمعاهدة المتعلقة بالأسلحة النووية المتوسطة المدى ، فإن تعزيز الترسانات النووية يتم اليوم على نطاق أوسع بكثير مما كان عليه الحال في عام ١٩٦٨ . ومن الواضح أن التوقيع والتصديق على معاهدة الأسلحة المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمفاوضات الجارية بغية إجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في أسلحتهما الاستراتيجية مع مراعاة أحكام معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح .

وأود أن أضيف أن إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية فضلا عن تحقيق توازن بين ترسانات الأسلحة التقليدية للحلفين الرئيسيين يقدم دليلا قاطعا على حسن النية

ازاء الالتزامات المعقودة بموجب احكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار . ومما لا شك فيه أن من شأن تطور كهذا أن يترك أثراً عظيماً على نزع السلاح النووي من الأرض على أن يكون مفهوماً أنه ينبغي لنا أن نحول دون وقوع المصالح الحيوية لأمم جميع الدول تحت تهديد أجهزة عسكرية جديدة يتم وزعها في الفضاء . وبهذا أمل إلى النقطة الأخيرة في كلمتي هذه ، وهي منع سباق التسلح في الفضاء . ان البعد المتعدد الاطراف للاستخدام السلمي للفضاء يقتضي أن تشارك جميع الدول مشاركة نشطة في منع سباق التسلح في هذا المجال . صحيح أن الفضاء قد أصبح بالفعل موضوعاً لتدابير الحماية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة مك دولي مناسب . ذلك لأن الأنشطة المتصلة باستكشاف واستخدام الفضاء ينبغي أن يظطلع بها وفقاً لمبادئ القانون الدولي ، بما في ذلك المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . وعلى وجه أكثر تحديداً ، ينبغي لنا أن نعزز وتدعم النظام القانوني المطبق على الفضاء وأن نستخلص دروساً مفيدة من عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية .

واتفاقية عام ١٩٧٥ بشأن تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي ، من جانبها تنص في المادة الرابعة على أنه ينبغي لكل دولة أن تزود الأمين العام بمعلومات عن وظائف كل جسم فضائي محددة أولاً وقبل كل شيء ما إذا كان هذا الجسم قد صمم لاستخدامه لأغراض عسكرية أو أية أغراض أخرى . إلا أنه يبدو أنه لم يتم حتى الآن وصف أي جسم فضائي تم تسجيل إطلاقه باعتباره أن له وظيفة عسكرية . ومع ذلك فقد أثيرت هذه المشكلة في عام ١٩٨٥ من قبل عدد من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح خصوصاً فيما يتعلق بالتوابع التي يعرف أحياناً أنها تقوم بمهام مدنية أو عسكرية أو بكلتا النوعين من المهمات . ولكن الواقع أنه حتى ولو تعذر اثبات أن سلاحاً ما قد وضع بالفعل وبصورة دائمة في المدار ، فإنه يمكن الافتراض بأن تجارب الأسلحة المضادة للتوابع قد أجريت . وعلى أية حال فإنه يجب منع الدول الفضائية من أن تدعي لنفسها حرية تحويل الفضاء إلى مجال للأنشطة وفقاً لما تستنسه هي وحدها . ذلك لأن الفضاء ، شأنه شأن قاع البحار ، ينبغي أن يشكل جزءاً من التراث المشترك للبشرية ولذلك فإن شمة حاجة هنا لضمان تطبيق النظام القانوني القائم فيما يتعلق بتحديد الأسلحة من أجل تعزيز الثقة وزيادة الشفافية . كما أن الحكمة تقتضي منا أن نضع نصب أعيننا المبادئ المحددة في قرار الجمعية العامة (د - ٣٦) الصادر في عام ١٩٦١ والذي يطلب من جميع الدول أن تقدم معلومات عن الأجسام التي تطلقها في الفضاء . وينبغي أن يتمثل الهدف الطويل الأجل في فرض حظر تام على استحداث وتجريب وصناعة ونشر الأسلحة الفضائية . وفي هذه الأثناء ، ينبغي لنا على الأقل أن نحظر الأسلحة المضادة للتوابع وأن نركز اهتمامنا على التعاريف وتقنيات التحقق الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء .

هذه هي إذن الأفكار التي تخطر ازاء التطورات الحالية التي تحدث تغيرات أخذت تظهر أمام أعيننا ، شئنا أم أبينا ، من خلال مبادرات نزع السلاح بين الدولتين العظميين وضمن مؤتمر نزع السلاح هذا ، ومن خلال أثرها المحتمل على نزع السلاح العام . والمفاوضات والاتفاقات الثنائية بين الدولتين العظميين ضرورية بالتأكيد من أجل اجراء أي شكل من أشكال نزع السلاح ، ولكن الجهود المتعددة الاطراف أساسية لاستمرار هذه العملية لأن نزع السلاح يعني جميع البلدان . ولذلك فإن الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف ينبغي أن تكمل وتعزز بعضها البعض . وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يوسع ويعمق أساس النقاش بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعماله مع أخذ الاولويات في الاعتبار في اطار آليته التفاوضية واجراءاته وأساليب عمله .

وينبغي لنا ، بالاعتماد على مناخ الانفراج الراهن ، أن نعول على الارادة السياسية للدولتين العظميين اللتين تتحملان مسؤوليات خاصة في صيانة السلم والامن الدوليين وأن ندعو جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى اتخاذ اجراءات عاجلة من أجل معالجة سباق التسلح وإزالة مخاطر الحرب والحد من استخدام القوة ومنع التدخلات وذلك من أجل زيادة الثقة بين الجميع بغية التوصل الى نزع سلاح عام وكامل . وهذه هي الطريقة التي تكفل تخفيض بل ازالة أسباب عدم الثقة والخوف وسوء التفاهم أو سوء التقدير فيما يتعلق بالانشطة العسكرية للدول والبحث عن تسوية متفاوض عليها للمسائل الدولية الرئيسية ولا سيما للنزاعات الاقليمية العديدة في العالم .

وباختصار ، فإن الحقائق تبين لنا كل يوم أن العالم قد دخل عصر التفاوض ذي الطابع المؤسسي والذي لا يمكن تجنبه اذا أردنا حل المشاكل بواقعية وفعالية وبروح من التوفيق والاحترام للمبادئ . إلا أنه ضمن هذا المحفل التفاوضي بشأن نزع السلاح على نطاق العالم ، ينبغي لعظيم اهتمامنا بمنع حدوث محرقة نووية ألا يجعلنا ننسى الحاجة التي لا مفر منها لمنع نشوب الحرب عموما عن طريق اشاعة التفاهم فيما بين الدول بفضل العلاقات السياسية والتعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية والشفافية والاحترام للقانون الانساني وبصفة خاصة تعزيز حقوق الانسان . كما ينبغي لنا أن نساعد على المستوى الاقليمي في اعتماد تدابير بشأن تحديد الأسلحة وابرار معاهدات نزع السلاح واقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم من شأنها أن تعزز الثقة والاستقرار بين الدول من أجل تحسين الحالة السياسية الدولية . وعلاوة على ذلك ، فإنه في المجال الجديد ، ومجال الهياكل الامنية ، يكتسب مفهوم القدرة الدفاعية غيرالنووية أهمية ويشير مسألة العلاقة بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي . وعلى أية حال فإنه ليست هناك أية هيئة دولية أنسب من مؤتمر نزع السلاح للاضطلاع بالمسؤولية عن المفاوضات المتعلقة بالامن ونزع السلاح على نطاق العالم ، وذلك من أجل ابرار اتفاقات دائمة ، بفضل توفر قدر أكبر من الشفافية في التحقق ، في المجالات التي ذكرتها للتو .

والحقيقة أن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه اطارا مؤسسيا لنزع السلاح المتعدد الاطراف ، لا يحتاج الى أية تغييرات رئيسية من وجهة نظرنا . إلا أن وفدي يود أن يذكر باهتمامه بتنفيذ القرار الذي اتخذ منذ فترة طويلة تعود الى عام ١٩٨٣ والذي يدعو الى اجراء توسيع متوازن لعضوية المؤتمر من أجل تعزيز ديناميات الآلية التفاوضية . وأخيرا فإن السنغال تؤكد مرة أخرى أنها لن تدخر جهدا في المساهمة في صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح بحيث يتم على نحو أفضل ، في ضوء التطورات الجديدة ، تعريف الاهداف والاولويات وتحديد الجدول الزمني للمراحل المقبلة والقواعد الخاصة بتنفيذها .

الرئيسي (بالانكليزية) : أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ، السفير ريورو ممثل كينيا .

السيد ريورو (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لما كانت هذه هي المرة الاولى التي يتحدث فيها وفدي في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في دورتها الصيفية ، فاسمحوا لي أن أوجه لكم ولوفدكم أحر التهاني على توليكم رئاسة هذه الهيئة لشهر آب/أغسطس . كما أود أن أرحب بكم رسميا كرئيس وفد بلدكم الى المؤتمر . انكم تمثلون بلدا ترتبط به كينيا بعلاقات حسنة جدا ، وبوسعكم أن تطمئنوا الى تعاون وفدي معكم في تصريفكم لواجباتكم ، وهو أمر نحن على قناعة بأنكم ستقومون به على نحو متميز .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأوجه الشكر الى السفير تيجا ووفد الهند على الطريقة البالغة الكفاءة التي وجه بها أعمال المؤتمر خلال شهر تموز/يوليه . ولما كان هذا الشهر آخر فترة رئاسته لوفد الهند في المؤتمر ، فإنني أود أن أودعه وأن أتمنى له النجاح في المستقبل . كما يود وفدي أن يودع السيد تيلالوف سفير بلغاريا ، والسيد تين تون سفير بورما ، والسيد ميسزتر سفير هنغاريا ، وكذلك السيد أحمد سفير باكستان ، وأن يتمنى لهم مستقبلا زاهرا . كما أود أن أرحب بالرؤساء الجدد للوفود ، الذين انضموا مثلي الى عضوية المؤتمر مؤخرا : السيد ديمتري كوستوف سفير بلغاريا والسيد أوزوالدو دو ريفيرو سفير بيرو والسيد ايستيفان فارجا سفير هنغاريا . وبوسعي أنؤكد لهم تعاون وفدي في أعمال المؤتمر . وأخص بالعرفان الممثلين الموقرين الذين وجهوا اليّ كلمات ترحيب طيبة عندما تحدثوا إلى هذا المؤتمر . وأتعهد لهم بأن وفدي مستعد للتعاون معهم في الجهود المبذولة لانجاز أهداف هذه الهيئة .

لقد جاء إختتام الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح على غير ما توقعت غالبية المشاركين . فلقد جرى النظر في قضايا هامة لنزع السلاح وتم التوصل إلى اتفاق بشأن بعضها ، غير أنه لا يمكن الاشارة بشكل دائم الى تلك المناقشات والاتفاقات الهامة لأنه لم تكن هناك وشيقة ختامية تسجل ما انتهت اليه القضايا التي جرى النظر فيها أثناء الدورة . لقد كان بالامكان التوصل إلى توافق للآراء حول عدد كبير من تلك القضايا ، بينما كان من المستحيل التوصل اليه حول عدد قليل منها خلال الوقت المحدود المتاح للمشاركين . وفي حين أنه من المؤسف أن الافتقار الى توافق للآراء حول جميع القضايا المدرجة على جدول أعمال الدورة قد حال دون اعتماد وشيقة ختامية ، فإنه يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لنفسه بأن تشبط هممه بسبب هذه النتيجة . فيجب بذل المزيد من الجهود لكفالة أن يكون نزع السلاح هدفا يمكن تحقيقه ، سواء جرى النظر فيه في محافل ثنائية الاطراف أم اقليمية أم متعددة الاطراف .

إن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والتي لا تعتبر مرضية تماما ، تؤكد من جديد كون نزع السلاح عملية معقدة ، ولا ينبغي أن يتوقع على الدوام أن يكون لتحقيق نتائج ايجابية في أحد محافل مفاوضات نزع السلاح صداه في محفل آخر . ونحن هنا نضع نصب أعيننا النتائج الايجابية التي تحققت في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي سبقت انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وعندما يقال كل شيء حول الدورة الاستثنائية الثالثة ، فمن المؤكد أن يتضح للجميع أنه يجب المحافظة على المبادئ والاهداف التي اتفق عليها في الماضي بشأن قضايا نزع السلاح وذلك إذا ما كان يراد لجهود نزع السلاح المتعددة الاطراف أن تكون ناجحة . وان هذه المهمة يجب أن تشارك فيها جميع البلدان ، الصغيرة والكبيرة على حد سواء ، لأن السلم والامن الدوليين ، في العالم المترابط الراهن ، يعتبران شاغلا رئيسيا لجميع البلدان .

ولقد أشيد بالمعاهدة الثنائية التي وقع وصدق عليها مؤخرا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لازالة الاسلحة النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى من أوروبا (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى) ، باعتبارها أول معاهدة لنزع السلاح النووي لازالة فئة من الاسلحة النووية . إن القوة التدميرية للأسلحة النووية والعواقب الوخيمة للحرب النووية تعتبر حقائق موثقة ، ومما يجدر بالثناء أنه بعد سنوات عديدة من تكديس الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للأسلحة النووية ، فإنهما يبادران الى تقليل عدد الرؤوس النووية . ان عدد الاسلحة النووية التي ستزال عدد قليل للغاية بالمقارنة بعدد الرؤوس النووية التي لا تزال قائمة ، ولكن أن يشرع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في سياسة لنزع السلاح النووي أمر له أهميته . وتحتوي معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى على اجراءات للتحقق لم يسبق لها مثيل جعلت للتيقن من امتثال كلا الطرفين لاحكام المعاهدة ، ويمكن

استخدامها كنموذج لاجراءات التحقق في اتفاقات نزع السلاح الاخرى . وربما تكون المفاوضات الناجحة بشأن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى قد فتحت الابواب أمام اتفاقات أخرى تهدف الى إزالة فئات أخرى من الاسلحة النووية . ويأمل وفدي أن البيان العملي لازالة الصواريخ السوفياتية الذي دعينا الى مشاهدته في فولغوغراد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيتلوه تدمير حقيقي لتلك الصواريخ من جانب الدولتين العظميين وفقاً للمعاهدة .

وشمة الآن امكانية لابرام معاهدة ثانية في المستقبل القريب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتخفيض الاسلحة الاستراتيجية النووية بمقدار ٥٠ في المائة . وإذا ما وقعت هذه المعاهدة الثانية فإن عهدا جديدا في العلاقات ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يكون قد بدأ ينمو مؤديا الى تعزيز السلم والامن الدوليين من خلال عملية تدريجية لنزع السلاح النووي بين البلدين .

إن نزع السلاح النووي أمر له أولويته بالنسبة لجميع الدول ، وكلما أسرعنا باتخاذ تدابير لتحقيق هذا الهدف كان العالم أكثر أمانا بالنسبة لنا جميعا وبالنسبة للأجيال المقبلة . وإذا ما قبلنا بأن ترسانات الاسلحة النووية الحالية أكثر من أن تكون كافية لتدمير الحياة على الأرض ، فإنه ينبغي لجميع الدول أن تركز جهودها لكي تكفل عدم وقوع مثل تلك النزاعات . ولا يجوز لها أن تهجم على الاسلحة النووية أن يكون عاملا مستديما في العلاقات ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهما . ولا ينبغي أن تكون الشكوك المتبادلة والتنافس السياسي والعقائدي هي الاساس الذي يقوم عليه تصريف الامور الدولية فيما بين الدول . ونحن نقبل بأن الخلافات ذات الجذور الضاربة في التاريخ قد ساهمت في سباق التسلح النووي ، غير أننا نعرف كذلك أنه ليس بوسع أي دولة أن تكسب أي ميزة عن طريق الانغماس في نزاع نووي وإننا لنستذكر البيان المشترك الذي أصدره الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف عقب اجتماع القمة الذي عقده في جنيف عام ١٩٨٥ والذي أعلن فيه صدقا بأنه "لا يمكن أبداً الفوز في حرب نووية ولا يجوز خوضها أبداً" .

ولقد فسرنا هذا البيان المشترك على أنه يمثل علامة تحول في العلاقات ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وخاصة فيما يتعلق بسياساتهما بشأن استخدام الاسلحة النووية . وكان البيان اقرارا واضحا بأنه لن يتاح لأي من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أن يغتم من وراء نزاع نووي ، وأنهما سيضطلعان بجهود متضافرة للحيلولة دون وقوع مثل تلك المنازعات . واننا لنعتبر معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التاريخية خطوة أولى صوب إنجاز مضامين هذا البيان المشترك الهام .

ولقضايا نزع السلاح النووي مكانة أولى في جدول أعمال هذا المؤتمر ، وإذا ما أجرينا مقارنة بين انجازات هذا المؤتمر والجهود المتعددة التي بذلت للوصول إلى

نزع السلاح النووي ، فسيوضح لنا أنه لا يزال أمام المؤتمر طريق طويل يسلكه في التصدي بفعالية للقضايا النووية المدرجة في جدول أعماله . ولأسباب معروفة جيداً كبلت في هذا المؤتمر الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق حول المسائل المتعلقة بالقضايا النووية . وكان هناك القليل من التقدم المحرز في الجهود المبذولة لتحقيق حظر على التجارب النووية ، وهو أمر له أهميته الكبيرة لدى المجتمع الدولي . فما فتئت التجارب النووية تيسر إستحداث المزيد من الأسلحة النووية الحديثة ، ومن ثم زيادة سرعة سباق التسلح النووي .

وهناك آراء مختلفة داخل المؤتمر حول ولاية هيئة فرعية تعالج قضية الحظر الشامل للتجارب النووية ، غير أن هناك اتفاقاً عاماً بأنه سيتعين على المؤتمر ، إن عاجلاً أو آجلاً ، أن يتصدى بنفسه لهذه القضية برمتها . إن الاستمرار في تأخير العمل بشأن هذه القضية يساهم في استكمال أسلحة نووية جديدة أكثر فتكاً ، وأيضاً في احتمال احتياز بعض الدول الأخرى للقدرة على استحداث الأسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، فإن حظراً للتجارب النووية سيكون موافقاً للالتزام الذي اتخذته الدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣ ، ومن بينها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، عندما تعهدت بعزمها على "التوصل إلى وقف جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية إلى الأبد" وعلى "مواصلة المفاوضات من أجل هذه الغاية" . وقد واکب يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذكرى الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، ولا يفوتنا أن نلاحظ الاقتراح المقدم من عدد من البلدان ، ومن بينها اندونيسيا وبيرو وسري لانكا وفنزويلا والمكسيك ويوغوسلافيا ، بتعديل هذه المعاهدة بحيث تتضمن أيضاً حظراً على التجارب النووية الجوفية . وهذا الاقتراح ، مثل الاقتراحات الأخرى بشأن هذه القضية ، جدير بأن تنظر فيه جميع الدول بجدية .

وقد عبرت مجموعة الـ ٢١ في هذا المؤتمر في مناسبات عديدة عن موقفها بوضوح كبير فيما يتعلق بقضية حظر التجارب النووية . وقد أظهرت المجموعة من المرونة ما تتوقع أن تقابل بمثله . ومن الواضح للغاية أن توافق الآراء حول ولاية الهيئة الفرعية أمر ضروري جداً ، وإنه ينبغي توجيه الجهود صوب بلوغه . وينبغي معاونته المؤتمر على وضع إطار عمل لاستهلال مفاوضات متعددة الأطراف حول حظر شامل للتجارب النووية . ومشروع الولاية المقدم من مجموعة الـ ٢١ في نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، والوارد في الوثيقة CD/829 ، موجه بالضبط نحو التوصل إلى توافق الآراء الضروري ، إذ يوفق بين مواقف المجموعات الأخرى إزاء هذه القضية . ولا يزال هذا الاقتراح مطروحاً للمناقشة ونأمل أن تنظر إليه المجموعات الأخرى بطريقة مؤاتية .

وبينت المفاوضات حول اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية على نحو عملي ما يمكن لهذا المؤتمر أن ينجزه إذا ما أبدت جميع الدول ارادة سياسية بشأن جميع القضايا

المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر . وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك قضايا هامة معينة يتعين التصدي لها بشكل شامل في مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، فإن سرعة المفاوضات تبعث على التشجيع ، إذ أن هناك تصميمًا من جانب جميع الدول المشاركة فيها على حل المشاكل المتبقية . والوعد قائم بأنه سيكون بوسع المؤتمر أن يبرم اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب . وبالنظر إلى ما يذكر عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب المأساوية بين إيران والعراق ، والتي نأمل أن تكون قد انتهت ، فإننا نناشد جميع الدول أن تظل ملتزمة ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام مثل تلك الأسلحة . ويجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزمًا بإزالة تلك الأسلحة وبكفالة ألا تستخدم مرة أخرى كأسلحة للقتال .

وينبغي زيادة الجهود المبذولة لمنع قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، وينبغي لهذا المؤتمر أن يواصل مناقشاته القيمة حول هذه القضية . وان لنا رأيًا راسخًا بأنه ينبغي الاحتفاظ بالفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا ، بغية تعزيز التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي لجميع الأمم . إن تحويل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي سيثير تعقيدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين . ويجب الاضطلاع بجميع الجهود لمنع نصب منظومات الأسلحة في الفضاء أو استحداث أي منظومات أسلحة من الفضاء إلى الفضاء أو من الفضاء إلى الأرض أو من الأرض إلى الفضاء . وينبغي للمجتمع الدولي أن يبرم اتفاقا متعدد الأطراف حول الأنشطة العسكرية السلمية في الفضاء الخارجي المسموح بها والمعرفة مفاهيمها والمتفق عليها .

وقضية اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - مثل بلدي وبلدان أخرى كثيرة - ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، قضية هامة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وينبغي أن نتذكر بأن الغالبية العظمى من الدول من هذه الفئة قد تخلت عن حقوقها باحتياز الأسلحة النووية وذلك بمقتضى انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، التي احتفل بذكرائها العشرين في أول تموز/يوليه من هذا العام . وتتوقع تلك الدول بأنها ستحصل ، باعتبارها أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ، على ضمانات غير مشروطة في معاهدة دولية ملزمة قانونيا تطمئنهم بأنها لن تتعرض لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . وال ضمانات المعطاة في الوقت الحاضر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتكون من اعلانات من جانب واحد تصدرها كل دولة حائزة للأسلحة النووية ، وهي ليست ذات صفة قانونية ملزمة ويمكن نقضها في أي وقت . ولذا فإن وفدي يود بأن يصرح بأن الاعلانات الأحادية الجانب الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مهما كان حسن مقصدها ، غير كافية ، مثلها في ذلك مثل الاعلانات الأحادية الجانب الصادرة عن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم احتياز تلك الأسلحة . ولقد طرحت اقتراحات عديدة في اللجنة المختصة حول ضمانات الأمن السلبية ،

ونحن نحيد النظر في صيغة تتصدى لاهتمامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بقدر ما تتصدى لاهتمامات الدول غير الحائزة لها بشأن تلك القضية .

واللجنة المختصة للأسلحة الاشعاعية تنظر منذ بعض الوقت في اتفاقية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الاشعاعية . وقد افردت قضيتان كيما تنظر فيهما اللجنة المختصة : احدهما هي حظر الاسلحة الاشعاعية ، التي لا توجد بعد ، والاخرى هي حظر الهجمات على المرافق النووية ، وهي حقيقة متميزة . ومن القضايا التي نرى أيضا أنه يمكن مناقشتها في معرض عمل مجموعة الاتصال المعنية بحظر الاسلحة الاشعاعية عملية اللقاء العدائي للنفايات الاشعاعية . ويحظى الاقتراح الذي تقدم به السفير ازيكيوه سفير نيجيريا في بيانه في الجلسة العامة للمؤتمر في ١١ آب/أغسطس بتأييدنا الكامل . إن اللقاء العدائي للنفايات الاشعاعية أو استخدامها في النزاعات المسلحة يعتبر من الوسائل المحتملة في تسيير حرب اشعاعية ، وينبغي للدول أن تلتزم نفسها بالأتعهد ، في أي ظرف من الظروف ، إلى القاء النفايات الاشعاعية في أراضي دولة أخرى لأغراض عدائية أو في النزاعات المسلحة .

إن الحوادث المبلغ عنها مؤخرا عن القاء النفايات الاشعاعية والصناعية خفية في دول افريقية معينة تبعث على الاسى . فلمثل تلك الأنشطة المشينة عواقب وخيمة على صحة الاهالي وزراعتهم وبيئتهم العامة ، وينبغي لأولئك المسؤولين عن تلك الأنشطة أن يوقفوها على الفور . وتطالب البلدان الافريقية ، مثل جميع البلدان الاخرى ، بالمنافع المتأتية عن التكنولوجيا النووية لا بالنفايات الاشعاعية أو غيرها من النفايات . وقد اعتمد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في اجتماعه في دورته العادية الثامنة والاربعين في أديس أبابا ، اثيوبيا ، المعقودة من ٩ إلى ٢٣ أيار/مايو من هذا العام ، قرارا يدعو ، من بين أمور أخرى ، الى وقف القاء النفايات النووية والصناعية في افريقيا . ونأمل في أن يدعن جميع هؤلاء المنغمسين في هذا النشاط الشرير لمضامين هذا القرار .

إن نزع السلاح هدف يمكن تحقيقه إذا أظهرت جميع الدول إرادة سياسية ، سواء في المحافل التفاوضية الثنائية أو المتعددة الاطراف . وإذا ما كان لمؤتمر نزع السلاح أن ينجز النتائج المرجوة ، فإنه ينبغي لجميع الدول أن تظهر الارادة السياسية الضرورية لتمكين المؤتمر من الوفاء بولايته التفاوضية في جميع القضايا المدرجة في جدول أعماله ، مع ايلاء الاولوية لقضايا نزع السلاح النووي .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل كينيا على بيانه وكذلك على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا ، السفير دولغو .

السيد دولغو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولاً وقبل كل شيء أن أضم صوت وفدي مع كل الذين سبقوني في الاعراب عن ارتياحهم لرؤيتكم تتراسون أعمال مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس ، وفي وقت نحن مطالبون فيه بأن نكشف من جهودنا ، وأن نمدّها بقدر ما هو ممكن من التوجيه المحدد . ونحن نحيطكم كممثل لاندونيسيا ، وهو بلد تقيم معه رومانيا علاقات من الصداقة والتعاون في جميع الميادين ، وتعمل على تنميتها . كما أود أيضاً أن أشني على السفير تيجا سفير الهند للطريقة الفعالة التي وجه بها عملنا في شهر تموز/يوليه . كما أود أن أرحب بزملائنا الجدد ، السفير كوستوف من بلغاريا والسفير ريورو من كينيا والسفير دو ريفيرو من بيرو والسفير فارغا من هنغاريا . وأود أن أعرب لزملائنا الذين أنهوا عملهم هنا وسيرحلون عن جنيف عن أفضل تمنياتنا بالنجاح في مناصبهم الجديدة وفي حياتهم الوظيفية المقبلة .

لقد ذكرنا زميلنا من السنغال بالتباين الواسع في التعابير المستخدمة في وصف نتائج الدورة الاستثنائية الأخيرة التي عقدت في نيويورك . ويشترك وفد رومانيا في الشعور بالاحباط مع أولئك الذين أعربوا عن الأسف لأن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح لم تستطع أن تصدر وثيقة ختامية بتوافق الآراء . ومهما كانت وجهة النظر التي ينظر بها إلى تلك النتيجة ، فيجب التسليم بأنها كانت فشلاً . وهو فشل لا ينبغي المبالغة في تصويره ، لأن الدورة تعتبر في التحليل النهائي حدثاً واحداً في عملية واسعة وطويلة المدى ، وإن كانت حدثاً يؤسف له رغم ذلك من حيث أنه يعكس عجزاً مستمراً عن توفير قيام مفاوضات متعددة الأطراف ذات دور مناسب في جهود نزع السلاح الشاملة . ورومانيا من بين البلدان التي ترى أن مثل هذا الدور لا غنى عنه ، وأنه ينبغي للجهود المتعددة الأطراف ، التي تبذل داخل الأمم المتحدة في المقام الأول ، أن تقوم بدور حاسم في عمليات نزع السلاح . ومن رأينا أنه ينبغي للمفاوضات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف أن تكون متكاملة يعزز بعضها بعضاً ، من أجل إنجاز تقدم في هذه العملية بأسرع ما يمكن .

وأود ، بعد أن قلت ذلك ، أن أشدد ، مثل المتحدثين الآخرين الذين سبقوني ، على أنه لا ينبغي لنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة أن تؤدي بنا إلى فتور المهمة . بل على العكس ، ينبغي لهذه النتيجة أن تحفزنا على مضاعفة جهودنا ، ولا سيما تلك الجهود المبذولة في هذه الهيئة ، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المتاح أمام الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . ولهذا السبب فإننا نؤيد الآراء التي أعرب عنها بخصوص العناصر الإيجابية التي نتجت عن الحوار الذي جرى أثناء الدورة ، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى الاحتفاظ بمجالات الوفاق التي برزت وتوسيعها ، والعمل على تقريب الآراء في تلك المجالات التي لم يمكن التوصل فيها إلى توافق آراء . وينبغي أن ندرس بجدية الدروس التي يمكن استخلاصها من حوار نيويورك ، سواء الإيجابية أو السلبية منها ، لكي نشري نهجنا آزاء المشاكل ونيسر حلها داخل المؤتمر .

ومما يبعث على التشجيع أنه لم يحدث في كل من الدورة الاستثنائية فسي البيانات التي أُلقيت في الجلسة العامة لمؤتمرنا ، أن نازع أحد في دور مؤتمر نزع السلاح وأهدافه . بل على العكس ، كان من السمات البارزة في جميع البيانات الدعوة الى مواصلة وتكثيف أعمال هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف . ولكن من الضروري ، كما تظل لهذه البيانات مصداقيتها ، الانتقال إلى العمل ، وكفالة أن تتبع البيانات بالأعمال وباتفاقات ملموسة لنزع السلاح . إن الأمر بالغ الأهمية لأنه ينطوي على السلم والأمن ، بل على بقاء البشرية في نهاية المطاف . ومحيي أن الحوار السوفيياتي - الأمريكي قد أدى ، أو هو في سبيله إلى ذلك ، إلى نتائج ملموسة ، بل إلى فتوحات معينة . غير أن سباق التسلح لا يزال مستمرا ، كما وكيفيا على حد سواء . ولا يزال الموقف الدولي معقدا ومتناقضا ، ولا يزال التهديد بنشوب حرب نووية يخيم على البشرية بنفس الاحتمالات الكثيفة - إبادة الحضارة والحياة من الكون . فالتخفيضات التي تنص عليها معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ليست بالدرجة التي تجعلها تؤثر جوهريا على امكانات التدمير القائمة . وعلاوة على ذلك ، فعملية استحداث أنواع ومنظومات جديدة من الأسلحة مستمرة بلا هوادة من خلال تسخير أحدث الانجازات العلمية والتكنولوجية في ذلك . ولا يصدق هذا فقط على الأسلحة النووية ، ولكن على الأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية كذلك . وبالتالي ، فلو أننا أخذنا في الاعتبار تحسين أنواع ومنظومات الأسلحة المختلفة ، فيجب أن نسلم بأنه رغما عن التخفيضات المزعمة ، فإن القدرة التدميرية الفعالة للترسانات العسكرية في تنامي مستمر . وكما سبق لنا أن أكدنا فليس هناك داع للانغماس في نشوة الفرح . ان على الاتحاد السوفيياتي والولايات المتحدة مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح . ومن أجل هذا السبب ينبغي تشجيع هاتين الدولتين العظميين على الانطلاق قدما في جهودهما الشائنية لخفض الأسلحة النووية . فهذه الجهود وما يترتب عليها ضرورية ، وان لم تكن كافية ، لعملية نزع سلاح حقيقية ومطردة وشاملة . ولا يجوز لهذه الجهود ، وليس بمقدورها ، أن تحل محل الجهود المتعددة الاطراف التي تضطلع بها الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي ككل . ويجب علينا أن نضاعف من جهودنا للقيام بخطوات محددة ترمي إلى اجراء تخفيضات هامة في جميع الميادين ، وفي نزع السلاح النووي قبل كل شيء .

إن استمرار التجارب النووية لهو أمر يثير القلق بوجه خاص . وكما أكد ممثل السويد الموقر السفير شيورين ، فمن السخيف حقا أن يتواصل تحسين أسلحة ، وهي فسي هذه الحالة الأسلحة النووية ، من الواضح أن الغرض منها ألا تستخدم أبدا إلا من أجل الردع ، وان من المقرر لها ، في ظل المفاوضات الراهنة ، أن تزال تماما . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن مواصلة مثل هذه التجارب يعني إضرارا أديا بالبيئة بشكل لا يمكن التنبؤ به . وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل المداولات في الدورة الاستثنائية الثالثة تبرز مرة أخرى وبقوة كبيرة الحاجة الماسة إلى معاهدة تفرض حظرا شاملا على تجارب الأسلحة النووية ، وكذلك الحاجة إلى تدابير تضع نهاية لممارسة أي تحديث للأسلحة النووية . ولهذا السبب فعندما علمت حكومتي بمبادرة البلدان غير المنحازة

السنة التي تهدف إلى توسيع نطاق معاهدة موسكو بحيث تغطي التجارب الجوفية كذلك ، اهتمت بها اهتماما كبيرا وأولتها تأييدها . وفيما يتعلق بالبند المقابل المدرج في جدول أعمال المؤتمر ، "حظر التجارب النووية" ، فقد كنا نفضل ، مثل معظم الوفود الأخرى ، أن نشارك في توافق آراء بشأن انشاء لجنة مخصصة على أساس من اقتراح مجموعة الـ ٢١ الوارد في الوثيقة CD/829 . وفي الوقت نفسه ، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأنه يجب البدء في النظر في هذه القضية بشكل متعمق في أسرع وقت ممكن . ولهذا السبب فإننا نؤيد الاقتراح الوسط الذي قدمه للتو زميلنا وصديقنا ممثل تشيكوسلوفاكيا السفير ميلوس فيفودا .

وقد أشار عدد من المتحدثين إلى أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وقعت منذ ٢٠ عاما مضت . ونحن ننتهز هذه الفرصة لنذكر ، كما فعلنا في الماضي ، بأن أفضل طريقة لتدعيم نظام عدم الانتشار تتمثل في تدابير نزع السلاح النووية المحددة والمجدية والنشطة التي تتفق مع الاحكام المعنية من المعاهدة . والخطوات الجديدة التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وعلى الأخص اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، صوب التخفيض المطرد للأسلحة النووية وإزالتها ، هي التي تستطيع فحسب أن تساعد على جعل المعاهدة عالمية وعلى تعزيز سريان مفعولها . وانتهز هذه الفرصة لأكبر الاعراب عن تأييدنا للاقتراح القائل بأنه ينبغي وضع برنامج شامل لنزع السلاح النووي بأسرع ما يمكن يهدف إلى خفض التدريجي والإزالة الشاملة لهذه الأسلحة بحلول عام ٢٠٠٠ .

ولا يمكنني اختتام كلامي حول هذا الموضوع البالغ الأهمية المتعلق بنزع السلاح النووي بدون توجيه شكرنا إلى وفد الاتحاد السوفياتي على المعلومات التي قدمها السفير الكسي أوبوخوف عن التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية السوفياتية - الأمريكية حول الأسلحة النووية والفضائية . وقد تابعنا باهتمام كبير العرض الذي قدمه والذي جاء استجابة لطلب موجه من عدد من الوفود ، بما فيهم وفدي ، إلى المشاركين في المفاوضات الثنائية التي تجرى في جنيف حول الأسلحة النووية والفضائية .

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، فإننا نؤيد أي تدبير لحظر تصميم واستحداث ووزع أي منظومة لأسلحة الفضاء ، ونؤيد الاحترام الصارم لجميع القواعد القائمة في هذا الميدان . وينبغي لمنع امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، ولكبح جماح سباق التسلح ، أن يفضى جنبا إلى جنب مع انشاء نظام يكفل أن يستخدم الفضاء الخارجي على سبيل الحصر في الأغراض السلمية باعتبارها تراشا مشتركا للبشرية .

ومن الضروري ، من أجل كفالة ظروف من الاستقرار والأمن لجميع الدول وتخفيض خطر نشوب الحرب وانجاز نزع السلاح ، أن نواصل العمل بارتباط وثيق مع التدابير

العملية لتخفيض الاسلحة النووية وازالتها ، وازالة الاسلحة الكيميائية . ونكرر من جديد بأن موقفنا يحفز تكثيف المفاوضات من أجل صياغة اتفاقية عن حظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها . وأود ، في هذا السياق ، أن أبدي عدة ملاحظات .

بادئ ذي بدء ، فيألى حين إبرام الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ ، ينبغي للدول أن تعيد تأكيد سريان مفعول بروتوكول جنيف وتتعهد بالألتجأ ، في أي ظرف من الظروف ، إلى تلك الاسلحة . وثانيا ، ينبغي للاتفاقية أن تكفل التوازن ، توازنا ضروريا بين الحقوق والواجبات ، ولا سيما فيما بين البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية وتلك التي لا تملكها . وينطوي ذلك على التنمية السلمية الطليقة للصناعة الكيميائية في كل بلد ، وتوسيع نطاق التعاون والتبادل الدوليين فيما بين الدول في المجالات المتملة بتطبيق الاتفاقية ، وتنمية الامكانات العلمية في كل بلد واستخدامها من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا غير . ويثني وفدي ويرحب باعادة انشاء اللجنة المختصة التابعة للمؤتمر والتي مهمتها وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح في صورته النهائية ، ويود أن يؤكد أهمية مثل هذا الصك في تحديد السبل الرئيسية التي تسلك لكفالة الدينامية لمفاوضات نزع السلاح المقبلة . واننا لنعرب عن الامل في أنه ، تحت الرئاسة البالغة المهارة لزميلنا اللامع السفير غارسيا روبلس ، وكنتيجة للجهود المطردة التي لا تفتقر للتوصل إلى حلول مقبولة عموما ، سيكون من الممكن تقديم مشروع برنامج شامل بأسرع ما يمكن لكي تنظر فيه وتعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة . وسيوفر مثل هذا البرنامج ، مزودا بجداول زمنية وأطوار جيدة التحديد ، احتمالات واضحة ويسهم في تدعيم وتعزيز الدور الاسمي الذي دعيت الأمم المتحدة إلى القيام به في عملية نزع السلاح .

وفيما يتعلق بمشكلة تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته ، فإننا نرى أن الممارسة الماضية - ونود هنا أن نزجي الثناء لمجموعة السبعة ورئيسها زميلنا وصديقنا السفير فان من جمهورية الصين الشعبية - لا تعوزها الأهمية . وهناك بالطبع فرص لم تستغل بعد لتجنب إضاعة وقتنا ولحسن استخدام مهارتنا والخبرات المتوفرة لدى حكوماتنا . إلا أننا نرى ، مثلما تفعل وفود أخرى ، أن الافتقار إلى تقدم ملموس والسرعة غير المرضية للمفاوضات لا يرتبطان بالمقام الأول بعدم كفاية تنظيم العمل أو بالاجراءات . فما ينقصنا في حقيقة الامر هو الإرادة السياسية من جانب جميع الدول الأعضاء في المؤتمر . والامر المطروح هو الموقف العام ، موقف المبادئ ، فيما يتعلق بدور العمل المتعدد الاطراف ، من حيث أن المؤتمر في حقيقة الامر لا يتعدى كونه أكثر المحافل ملاءمة للنهج المتعدد الاطراف ازاء مشاكل نزع السلاح . واسمحوا لي بأن اختتم كلمتي باستخدام كلمات تشبه بصورة تدعو إلى العجب تلك التي استخدمها المتحدث السابق لي . فإذا ما كنا نريد للخطوات الأولى باتجاه نزع السلاح أن تتلوها تدابير أخرى تشكل عملية نشطة لا يمكن الرجوع فيها ، فإن الإرادة السياسية المذكورة تعتبر عنصرا لا غنى عنه .

الرئيسي (بالانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا ، السفير بايارت .

السيد بايارت (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، قبل أن أشرع في بياني ، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على تولي هذا المنصب الهام ، منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس . وانكم لتمثلون بلداً آسيوياً كبيراً ، اندونيسياً ، تقيم معه منغوليا علاقات صداقة وتعاون . واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن تقدير وفدي للطريقة البالغة المهارة ذات الطابع العملي التي أخذتم توجهون بها المداورات وللجهود التي تبذلونها لتعزيز عمل المؤتمر .

كما أود أن أبلغ السفير تيجا من الهند بعرفاننا له لما قام به من توجيه حكيم لأعمالنا بوصفه رئيساً لمؤتمر نزع السلاح في تموز/يوليه ، وأن أتمنى له كل خير . كما أود انتهاز هذه الفرصة لأعرب عن ترحيب حار بالسفير فارغا من هنغارياً . وسيسعد وفدي بأن تقيم معه نفس التعاون الوثيق والصداقة كما كان الأمر مع سلفه ، صديقي العزيز السفير دافيد ميسزتر .

السيد الرئيس ، أود أن أتناول في بياني اليوم البند ٤ من جدول أعمالنا ، ألا وهو الأسلحة الكيميائية . وستظل منغوليا مؤيداً قوياً لابرام اتفاقية في وقت مبكر بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وبشأن تدميرها . وقد أعلنت بلادي بالفعل أنه ليس لديها أية أسلحة كيميائية وأنها لا تنوي استحداث أو انتاج أو احتياز أي منها . وقد أقدمنا على ذلك انطلاقاً بوجه خاص من قناعتنا الراسخة بأن الاتفاقية ستبرم في المستقبل القريب جداً لكي تضع نهاية لخطر الأسلحة الكيميائية إلى الأبد . وأرغب اليوم ، بنفس هذه القناعة ، في أن أصرح بأن حكومة بلادي تنوي بأن تكون من بين أول الموقعين على الاتفاقية حالما تكون معدة للتوقيع .

ومنذ استئناف المفاوضات حول الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه من هذا العام ، ورئيس اللجنة المختصة ، السفير سويكا من بولندا ، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة ، يبذلون جهوداً هامة للتوصل إلى حلول مقبولة بشكل مشترك للمشاكل المعلقة . بيد أن مسار المفاوضات حول نص مشروع الاتفاقية يخلف وراءه الكثير من الأمور المرغوبة . وهناك حاجة ملحة لبذل جهود نشطة لحل عدد من المشاكل الرئيسية المتصلة بالاتفاقية ، ولوجود ارادة سياسية واستعداد من جانب جميع المشتركين للوصول إلى اتفاق . ويود وفدي أن يبدي ملاحظات قليلة على بعض الأحكام في مشروع الاتفاقية التي لها في رأينا أهمية خاصة .

لقد واصلت المجموعة ألف ، أثناء هذه الدورة ، عملها المكثف حول المادة السادسة . وفي غضون ذلك ركز المشاركون في المفاوضات اهتمامهم بالدرجة الاولى على كيماويات الجدول الزمني [١] والانشطة المتمثلة بها . وهذا أمر طبيعي تماما ، لأن هذه الكيماويات تشير أكبر المخاطر أمام تنفيذ الاتفاقية المقبلة . وكما هو معروف جيدا ، فإن "النص المتداول" لمشروع الاتفاقية ينطوي على اتفاق جماعي بالنسبة لانتاج تلك الكيماويات بشكل حصري في مرفق وحيد صغير الحجم لا تتجاوز قدرته طناً مترياً واحداً سنوياً . ومع ذلك ، فمن المحتمل ، وكاستثناء خاص في الاتفاقية ، أن يسمح بانتاج خردل النتروجيني خارج المرفق الصغير الحجم شريطة أن تخضع مرافق الانتاج لنفس نظام التحقق الصارم المتوخى بالنسبة للمرفق الصغير الحجم .

ويمكن للكيماويات المهلكة الفائقة السمية غير المدرجة في الجدول [١] ، وبمعنى آخر كيماويات الجدول [٤] ، وكذلك مرافق الانتاج المناظرة ، أن تمثل أيضاً خطراً كبيراً على أغراض الاتفاقية . ويشارك جميع المشاركين في الشعور بهذا القلق . ومن رأينا أنه ينبغي أن يكون للاتفاقية أحكام تحول دون مثل هذا الخطر . وليس لدينا صفات جاهزة لحل هذه القضية . ورغمنا عن ذلك ، فنحن مقتنعون بأنه ما لم تحل هذه المشكلة بشكل أو بآخر ، فلن تكون الاتفاقية فعالة . وخلال المفاوضات حول الجدول [٤] أعرب عن رأي بأنه من المستحيل التحقق من الكيماويات التي ستدرج في هذا الجدول . ونحن نختلف مع هذا الرأي ، ونشارك في الرأي المعرب عنه في الوثيقة CD/792 ، الذي طرحه مندوب جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بأنه "يمكن خلق نظام رقابة متماسك بالنسبة للكيماويات المهلكة الفائقة السمية أيضاً كما هو الحال بالنسبة للمواد المدرجة في المرفقات ١ و ٢ و ٣" .

ولقد تركز اهتمام المشاركين في المفاوضات حتى الآن على مسألة التناول الملأ للمعلومات في الصناعة الكيميائية . وقد أملت هذا الوضع الحاجة إلى المضي قدماً في المفاوضات من أجل وضع النظم الخاصة بعدم انتشار الاملحة الكيميائية . وعلى الرغم من جميع الصعوبات والتعقيدات الكامنة ، فإننا نعتقد أنه يمكن التغلب على هذه المشكلة . وفي هذا السياق ، فإننا نرى أن من الجدير بالاهتمام الفكرة التي طرحها ممثل هولندا في اجتماع خبراء الصناعة والمتعلقة بتصنيف المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف إلى الامانة التقنية فيما يتعلق بأحكام الاتفاقية المقبلة .

وإننا لنرحب بالمشاوورات التي بدأت تحت توجيه السفير ايكوس من السويد حول القيام بتجربة لاختبار الاجراءات التي وضعت في المفاوضات التي جرت حول الرصد الدولي المنتظم لعدم انتاج الاسلحة الكيميائية في الصناعة التجارية . ونحن على ثقة من أن هذه التجربة ستشكل إسهاماً عملياً في حل مشاكل محددة ، وفي قضية تعزيز الثقة وتحسين المناخ في المفاوضات ككل أيضاً . وفي الوقت نفسه ، فإننا نعتبر أنه ينبغي القيام

بالأعمال التحضيرية واجراء التجربة ذاتها في أقصر فترة زمنية ممكنة حتى يمكن استخدام نتائج التجربة في الاسراع بالمفاوضات الجارية .

وترى منغوليا أن الوقت قد حان الآن لحل مسألة مبيدات الاعشاب والمبيدات الحشرية . فطبقا لتقديرات الأمم المتحدة ، فإن القسم من المبيدات الحشرية والراجع فقط إلى مناولتها بطريقة غير ملائمة ، وبالدرجة الاولى في البلدان النامية ، يمكن أن يبلغ ما يقرب من ٢ مليون حالة سنويا يترتب عليها ٤٠ ٠٠٠ حالة وفاة . وهذه الأرقام المزعومة تبرز من جديد الحاجة إلى ادراج أحكام في الاتفاقية تحظر استعمال تلك الكيماويات كطريقة من طرق الحرب .

ومنغوليا ، في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة من أجل سرعة اكتمال المفاوضات بشأن الأسلحة الكيماوية وابرام الاتفاقية تؤيد بشكل وطيد وثابت الامتثال الصارم لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وتدعيمه . وانني لاود ، في هذا الصدد ، أن أشير إلى أن ١٤ دولة قد انضمت إلى البروتوكول في عام ١٩٧٠ وحده وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٠٣ بء (د - ٢٤) والذي جاءت المبادرة اليه من بلدي . وانتهاك أغراض ومبادئ البروتوكول تتعارض مع الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة الكيماوية حظرا كاملا وتدمير القاعدة الصناعية لانتاجها . ولذا فإننا نؤيد مبادرة المملكة المتحدة بخصوص وضع اجراءات تلقائية للتحري بشأن المزاعم المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيماوية .

وأخيرا وليس آخرا ، فإن وفدي يولي أهمية كبيرة لتلك الاحكام من الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة والتعاون الاقتصادي والتقني ، والتي بمقتضاها تتخذ الدول الاطراف في الاتفاقية التزاما بتعزيز التنمية السلمية للصناعات الكيماوية .

وختاماً ، أرغب في التأكيد على الحاجة إلى مواصلة المفاوضات بشأن الأسلحة الكيماوية أثناء فترة ما بين الدورات . فمثل هذا العمل ما بين الدورات ، الذي ظل المؤتمر يضطلع به كسمة تكاد أن تكون منتظمة طوال السنوات القليلة الماضية ، قد ثبت أنه مثمر إلى حد كبير .

الرئيسي (بالانكليزية) : أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم وهو رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الدكتور أولا داهلمان .

السيد داهلمان (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيسي ، إن من دواعي سعادتي أن أتقدم اليكم بتقرير عن الاجتماع الاخير للفريق وأن أقدم لكم تقريره المرحلي الوارد في الوثيقة CD/853 .

لقد عقد الفريق دورته الرسمية السادسة والعشرين من ٢٥ تموز/يوليه إلى ٥ آب/أغسطس وحضرها خبراء وممثلون عن ٢٤ بلداً . وقد حظي الفريق طوال اجتماعه بخدمات ممتازة وفرتها له الامانة .

كان الفريق قد وافق منذ عامين مضيا على أن يجرى تحديثا كبيرا على النظام الكوني الذي جرى استعراضه في الاصل في التقرير الاول للفريق (CCD/558) واختبر في تجربة واسعة المدى في عام ١٩٨٤ (CD/270) . ويقوم هذا النظام الجديد على التبادل العاجل للبيانات في شكل موجات أو مؤشرات بارامترية تم تجهيز تلك البيانات في مراكز البيانات الدولية .

وقد تسألون عن الطريقة التي يمكن بها لمثل هذا النظام الجديد ، الذي يستفيد من التكنولوجيا الحديثة المتاحة في تبادل الاحجام الكبيرة من البيانات وتجهيزها ، أن يحسن من امكانيات رصد حظر التجارب النووية . والنظام الجديد ، في كثير من النواحي ، يتجاوز ما هو متاح اليوم على المستوى العالمي للتطبيقات العلمية ؛ فلن يوفر فقط قدرأ أكبر جداً من البيانات ، وإنما سيوفر أيضا ، وذلك أهم ، بيانات ذات نوعية أعلى إلى حد كبير . إن استخدام مراكز البيانات الدولية لبيانات في شكل موجات مرسله من كثير من المحطات سيحسن بشكل هائل من نوعية المعلومات عن الظواهر الاهتزازية ، ولا سيما من خلال تحسين دقة البارامترات المصدريه . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا النظام سيقول من عدد الاشارات التي تلاحظ في المحطات الافراضية والتي لا يمكن ربطها بظاهرة اهتزازية معينة . ومن المهم بقدر الامكان تقليل عدد مثل تلك الاشارات التي لا ارتباط لها ، لان من شأنها أن تخلق الشك ، بل وأن تشير الريب .

كما أن النظام الجديد سيجعل البيانات عالية النوعية المرسله في شكل موجات متاحة بسهولة للتحليل التفصيلي اللاحق الذي تجريه الدول الافراضية المشاركة . وهكذا فإن استخدام البيانات من مثل هذا النظام الحديث سيحسن من امكانية قيام جميع الاطراف في المعاهدة بالتحقق على قدم المساواة . وهل يحسن ادخال التكنولوجيا الحديثة والطرائق الجديدة للتحليل الاهتزازي من قدرة النظام على ملاحظة وتعيين الظواهر الاصغر أيضا ؟

لقد أجرى الفريق في تقريره الاول (CCD/558) تقييما للقدرات المنتظرة لبعض الشبكات العالمية المؤقتة المحتوية لحوالي ٥٠ محطة اهتزازية . وأظهرت هذه التقييمات ، وحسابات مماثلة اجراها علماء افراديون ، أن القدرة على الكشف في نصف الكرة الشمالي تناظر ظواهر تبلغ درجة عظم ٤ تقريبا ، وعلاوة على ذلك ، فإن الظواهر التي تقع في نصف الكرة الجنوبي يجب أن تكون أكبر بمقدار نصف درجة عظم على الاقل لكي يمكن كشفها بنفس القدر من الأرجحية . وتناظر ظاهرة من درجة العظم ٤ تفجيراً متقارنا بالكامل في صخور صلبة بناتج من عيار كيلوطن .

ولم يجر الفريق أي تقديرات للقدرات منذ ذلك الوقت ، ولم تناقش القضية إلا باختصار فقط . بيد أنه قدم للفريق عدد من المساهمات الوطنية التي تعطي قدرات لوحظت في محطات افرادية أو شبكات وطنية . وسأطرح ملاحظات شخصية قليلة لاعطي فكرة ما عن كيف يمكن لقدرات الكشف لشبكة ما أن تتأثر إذا ما أدرجت التطورات التكنولوجية الحديثة في تصميمات النظام الجديد .

إن حساسية محطة رصد الاهتزازات الافرادية الحديثة يتحكم فيها بالدرجة الاولى بواسطة الضوضاء الجوفية الموجودة باستمرار . ويتباين ذلك إلى حد كبير من موقع لآخر ، فهي أكثر انخفاضا عموما في المواقع القصية داخل القارات الكبيرة . ويمكن كتم الضوضاء بواسطة محطات الصفائف المزودة بعدد من أجهزة الاستشعار الموضوعة في نمط مناسب بحيث تشكل هوائيا . ويتناسب تخفيض الضوضاء إلى حد ما مع الجذر التربيعي لعدد أجهزة استشعار ، إذ أن ١٠ أجهزة يمكن أن تخفض الضوضاء بعامل قدره ٣ و ٢٥ جهازاً بعامل قدره ٥ ، إلى آخره . وحتى لو لم تحسن التكنولوجيا الحديثة إلى حد كبير من قدرات الكشف لمحطة وحيدة ، فإن التسجيل الرقمي ومعالجة الاشارات ستيسر تفسير اشارة الملاحظة بصورة أوضح . كما أن التكنولوجيا الحديثة ستسهل من انشاء محطات صفائف عالية الحساسية .

ويعتمد حجم الظاهرة التي يمكن كشفها على المسافة ما بين الظاهرة والمحطة . وقد أظهرت التحريات الوطنية أن التفجيرات تحت سطح الماء التي تبلغ قوتها ١٠٠ كغم قد اكتشفت على مسافة حوالي ١٠٠ كيلومتر ، وأن تفجيرات جوفية قوتها زوج من الاطنان قد لوحظت لأبعد من ١٠٠٠ كم . وعلى المسافات الاهتزازية البعيدة ، أي ما بين ٢٠٠٠ و ١٠٠٠٠ كم ، تكون قدرة الكشف أقل اعتمادا على المسافة الفعلية وتعتبر عموما مناظرة لدرجة عظم ٤ بالنسبة للمحطات ذات الموقع الجيد .

وهكذا فإن قدرة الكشف لشبكة معينة تتحكم فيها إلى حد كبير درجة كثافة المحطات وما إذا كانت محطات صفائفية أو محطات وحيدة . فعلى سبيل المثال ، يمكن إذن أن يكون لشبكة من ٥٠٠ محطة عتبة كشف أدنى إلى حد كبير عما للشبكة المكونة من حوالي ٥٠ محطة والتي كانت موضع نقاش حتى الآن في الفريق . بل يمكن أن يكون لشبكة من ٥٠٠٠ محطة عتبة كشف أدنى وقد تنتج لذلك مزيدا من البيانات التي يتعين تحليلها وتبادلها .

وتيسر التطورات الاخيرة المذهلة في مرافق الاتصالات نقل أحجام كبيرة من المعلومات من جانب لآخر من المعمورة . وقد يسرت تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية الحديثة من تناول وتحليل أحجام من البيانات لم يكن بمقدورنا تناولها منذ سنوات قليلة مضت . ومن ثم فليست هناك حدود تقنية من ناحية المبدأ فيما يتعلق بعدد المحطات التي يمكن ادراجها في الشبكة العالمية . وهكذا فإن التطورات التقنية تتيح

لنا إمكانية بناء نظام عالمي ذي قدرات عالية . والقرار المتعلق بتحديد القدرات التي ينبغي لنا أن نهدف إليها قرار سياسي .

وأحيط الفريق علما بتجربة التحقق المشتركة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وتتكون التجربة من إجراء تفجيرين نوويين وتسجيلهما عن قرب ، تجربة في موقع تجارب نيفادا أجريت في ١٧ آب/أغسطس ، والأخرى في سميبالاتينسك مقرر إجراؤها في ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام . والمتاحية العامة للبيانات المصدرية ، بما في ذلك قوة التفجير وعمق الدفن والظروف الجيولوجية ، عن هذين المصدرين والتجارب النووية العشر السابقة المختارة التي أجراها البلدان ، ستوفر في رأيي ، بالإضافة إلى الملاحظات الواردة من محطات رصد الاهتزازات حول العالم ، قاعدة بيانات هامة لمواصلة تطوير طرائق التحليل السيزمولوجي ولتقييم قدرات الشبكات العالمية .

ويمكن وصف المهام الحالية للفريق المخصص في العبارات الثلاث التالية : وضع تقرير خامس يعطي الاشتراطات التشغيلية للنظام الحديث الجديد وفكرة عامة أولية عن تصميم مثل هذا النظام ؛ وإجراء تجربة واسعة النطاق لاختبار معظم العناصر الرئيسية لمثل هذا النظام والعلاقات الداخلية ما بين هذه العناصر ؛ وأخيرا ، إعادة تقييم التصميم الأولي للنظام في ضوء نتائج التجربة .

وناقش الفريق بالتفصيل ، في الاجتماع الذي عقده مؤخرا ، مشروع تقريره الخامس الذي جمعه الأمين العلمي للفريق ، د . فروده رينغدال من النرويج ، الذي يحتوي على الاشتراطات التشغيلية للنظام الدولي الجديد وتصميما أوليا له . ويعرض التقرير وملاحقه ، التي لم تجمع بعد ، النظام في أربعة مكونات رئيسية هي : شبكة عالمية من محطات رصد الاهتزازات حديثة وذات حساسية عالية ؛ ومراكز بيانات وطنية في كل بلد مشارك ؛ ومراكز بيانات دولية لجمع البيانات المتاحة وتحليلها ؛ وقنوات للمواصلات السلكية واللاسلكية للتبادل العاجل للمعلومات داخل اطار النظام .

والفريق متفق حول الاشتراطات التشغيلية للنظام ، ويوشك كذلك على التوصل إلى اتفاق حول تصميم أولي للنظام . وتحتاج بعض المسائل المتبقية ، وخاصة فيما يتعلق بكيفية تنظيم قنوات المواصلات السلكية واللاسلكية ، إلى مزيد من النظر . بيد أن الفريق يتوخى أن يتقدم بتقريره الخامس إلى مؤتمر نزع السلاح في أعقاب الدورة المقبلة للفريق .

وفيما يتعلق بالتخطيط للتجربة الواسعة النطاق ، فقد حقق الفريق تقدما هاما جدا ، مسترشدا في ذلك بالمواد التي جمعها منسق التجربة ، د . بيتر باشام من كندا . وقرر الفريق تسمية التجربة الواسعة المدى "الاختبار التقني الثاني لفريق

الخبراء العلميين" ، واختصارا " f ت ث ف خ ع - ٢ " (GSETT-2) . وقد حدد الفريق ثلاثة أطوار استنادا إلى النهج المرحلي للتجربة المتفق عليه من قبل . ويحتوي الطور الاول ، طور الابتداء ، على عدد من التجارب التي تجري على أساس وطني أو تعاوني . وقد بدأ عدد من هذه التجارب بالفعل أو ستبدأ قريبا . وحسبما يمكن إدراكه من موجز خطط اختبارات الابتداء تلك والمرفقة بالتقرير المرحلي ، فإن هذه التجارب ، المتصلة بجميع مكونات النظام ، واسعة المدى تماما وسيشارك فيها عدد كبير من المؤسسات والعلماء من مختلف أنحاء العالم . وستستعرض نتائج هذا الطور في الدورتين التاليتين للفريق .

والطور الثاني تحضيري ، أو هو طور "تسخين" لتمهيد الطريق للاختبار الكامل النطاق والذي سيشكل الطور الثالث والآخر . ومن المنتظر في الوقت الحاضر أنه إذا ما أمكن ترتيب جميع المرافق والاجراءات الملائمة من خلال الجهود الوطنية والتعاونية ، ان يبدأ الطور الثاني ، طور التسخين ، في أواخر عام ١٩٨٩ وأن يجري الطور الثالث ، الطور الكامل النطاق ، في عام ١٩٩٠ . انه جهد علمي واسع المدى ومتضافر بدئ فيه توا .

ويقترح الفريق المخصص أن تعقد دورته التالية ، إذا ما وافق مؤتمر نزع السلاح على ذلك ، في جنيف من ٦ إلى ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ .

الرئيسي (بالانكليزية) : أشكر رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية على بيانته الذي قدم به التقرير الوارد في الوثيقة CD/853 . وكما يعرف الجميع ، يتعين علينا أن نعتد التوصيات الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير والمتصلة بمواعيد الدورة التالية للفريق المخصص . وسننظر في ذلك في جلستنا العامة يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ آب/أغسطس .

وبهذا البيان تنتهي قائمة المتحدثين ليومنا هذا . هل هناك أي عضو يود في الحديث الآن ؟ لا أرى أحدا يبدي رغبة في ذلك .

لقد عممت الامانة اليوم ، كالمعتاد ، ورقة غير رسمية تحتوي على قائمة بالاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية أثناء الاسبوع المقبل . وكما تعرفون ، فإنها ورقة للاسترشاد لا غير ويمكن ادخال تغييرات عليها إذا اقتضى الامر . وإذا لم يكن هناك شمة اعتراض ، فإنني سأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني . وقد تقرر ذلك .

الرئيسي (بالانكليزية) : أرغب في إحاطة الاعضاء علما بأن الامانة ستبدأ في الاسبوع المقبل في تعميم الاجزاء التقنية من مشروع التقرير السنوي ، وأيضا

الفقرات الموضوعية بشأن بنود جدول الاعمال التي لم تنشأ لها هيئات فرعية ، وفي المرحلة الملائمة من الاسبوع المقبل ، سأقترح مواعيد للنظر فيها . وسنعتقد ، كالمعتاد ، جلسة غير رسمية للقراءة الاولى للأجزاء التقنية ، بينما يناقش مشروع الفقرات الموضوعية في مشاورات غير رسمية .

وأنوي أن أتناقش اليوم مع رؤساء الهيئات الفرعية في المواعيد الاخيرة لاعتماد تقارير اللجان المختصة ، إذ أن القيود الزمنية أصبحت ملحة بالفعل . فأمامنا ١٤ يوم عمل فقط قبل أن ينفض المؤتمر ، ولا يزال أمامنا الكثير الذي علينا أن ننجزه .

وكما أعلنت أمام جلستنا العامة يوم الثلاثاء من هذا الاسبوع ، فستعقد اللجنة المختصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها اجتماعها التالي فور رفع هذه الجلسة بدلا من بعد ظهر الغد . وأود أيضا في التذكير بأن اللجنة المختصة للأسلحة الاشعاعية قد قررت عقد جلستها التالية غدا الموافق ٢٦ آب/أغسطس في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة .

وليست لدينا اليوم أعمال أخرى ، ولذلك أنوي رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ آب/أغسطس في الساعة العاشرة صباحا في هذه القاعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠ ظهرا